



تقرير لجنة الميزانية والمالية  
عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين

## جدول المحتويات

04.....	ملخص تنفيذي.....
05.....	أولاً - مقدمة.....
05.....	أ - افتتاح الدورة.....
05.....	الحضور والخدمات للدورة السادسة والثلاثين.....
05.....	ب - انتخاب أعضاء المكتب.....
05.....	ج - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....
07.....	ثانياً- مشاركة المراقبين.....
07.....	ثالثاً. النظر في القضايا المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين.....
07.....	أ - ورشة عمل إدارة الميزانية.....
07.....	1. تأثير جائحة كوفيد على العمليات والتدابير الإضافية لتحقيق الكفاءة.....
07.....	2. تنفيذ الميزانية وخط الأساس: عرض البيانات الأساسية للمقارنة من سنة إلى أخرى.....
07.....	3. اقتراح وثيقة الميزانية الجديدة.....
08.....	4. توقعات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022.....
09.....	ب - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية.....
09.....	1. حالة مساهمات 2021.....
09.....	2. مساهمات السنوات السابقة غير المسددة.....
11.....	3- الدول التي عليها متأخرات.....
11.....	4. أداء برنامج ميزانية 2020.....
14.....	5. أداء الميزانية في الربع الأول لعام 2021.....
15.....	6- إخطار صندوق الطوارئ.....
15.....	7. تحويل الأموال.....
15.....	ج - مسائل الموارد البشرية.....
15.....	1. التقرير السنوي عن إدارة الموارد البشرية.....
15.....	2. التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين.....
16.....	3. استخدام المساعدة المؤقتة العامة غير المصدق عليها.....
17.....	4. التنقل.....
17.....	5. تكلفة الإجازة المرضية.....
17.....	6- تحديث برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين.....
17.....	7 - تحديث بشأن نقل الوظيفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المقر.....
18.....	8 - اقتراح إدخال فئة الموظفين الفنيين المحليين.....
18.....	د - المكاتب.....
18.....	1. استكشاف الترتيبات البديلة لزيادة دمج برامج الصيانة واستبدال رأس المال في عقد واحد.....
19.....	2. مفاوضات تخفيض سعر الفائدة على القرض.....
19.....	هـ - الصندوق الاستئماني للضحايا.....
21.....	1. شركة التدقيق الخارجية: الأهداف وتدقيق حسابات الشركاء المنفذين.....
21.....	3. بنود جدول الأعمال المؤجلة للدورات المقبلة.....
21.....	4. الدورات المقبلة للجنة.....
22.....	المرفق الأول: حالة الاشتراكات حتى 31 آذار/مارس 2021.....
25.....	المرفق الثاني: قائمة بنود جدول الأعمال المؤجلة.....
26.....	الملحق الثالث: تأملات اللجنة بشأن الأسئلة العشرة التي أثارها المدقق الخارجي.....
28.....	الملحق الرابع: تعليقات اللجنة على 15 توصية لمراجعة الخبراء المستقلين.....
34.....	الملحق الخامس: التمثيل الجغرافي.....
35.....	الملحق السادس: التوازن بين الجنسين.....
36.....	الملحق السابع: قائمة الوثائق.....

## قائمة جداول

09.....	الجدول 1: تحليل الاتجاه في المساهمات غير المسددة.....
10.....	الجدول 2: أداء الميزانية لعام 2020 حسب بند الإنفاق (المبالغ بالآلاف اليوروهات).....
13.....	الجدول 3: ملخص إخطارات الوصول إلى صندوق الطوارئ في 2020.....
15.....	الجدول 4: وظائف المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة ومدة العقود.....

## قائمة بالأرقام

09.....	الشكل 1: المساهمات غير المسددة على مدى السنوات العشر الماضية (بالآلاف اليوروهات).....
---------	---

## الملخص التنفيذي

1. عقدت لجنة الميزانية والمالية دورتها السادسة والثلاثين في الفترة من 17 إلى 21 أيار وفي 28 أيار/مايو 2021. وخلال الجلسة الافتراضية، نظرت اللجنة في مجموعة من القضايا، وقدمت المحكمة تحديثات عن المعلومات بشأن ما يلي: تأثير جائحة كورونا، تحديات السيولة التي تواجه المحكمة وأداء الميزانية في عام 2020 والربع الأول من عام 2021. ناقشت اللجنة مع المحكمة العديد من القضايا الأخرى بما في ذلك استراتيجيات الموارد البشرية وإدارة المباني والصندوق الاستثماري للضحايا. تم تأجيل بعض بنود جدول الأعمال بسبب التصنيف الأمني للمنصة الافتراضية، وسيتم النظر في هذه البنود في الجلسة التالية، إذا/عندما تسمح الظروف بالسفر.
2. تود اللجنة أولاً وقبل كل شيء أن تقر بما أبدته المحكمة من مرونة وتصميم وإبداع خلال عام مليء بالتحديات. كمنظمة، أثبتت المحكمة، في ظروف صعبة، أنها قابلة للتكيف عبر تغيير طريقة عملها بسرعة لتمكين العمليات والمرونة كقوة عاملة حيث أحرزت تقدماً مقابل النتائج المتوقعة. وأثنت اللجنة على الجهود المتواصلة والمهارة التي أبدتها المحكمة منذ بداية الجائحة، وهي مطمئنة إلى أنه في حالة مواجهة تحديات مماثلة، ستكون المحكمة مجهزة للتعامل معها بفعالية.
3. في عام 2020، سلطت المحكمة الضوء على التحديات التي واجهتها عند استيعاب التكاليف غير المتوقعة التي طرأت. علاوة على ذلك، استخدمت المحكمة وفورات لمرة واحدة نتجت عن الجائحة، وحققت كفاءات طويلة الأجل واستمرت في استكشاف سياسات جديدة لإيجاد المزيد من الكفاءات. واستمعت اللجنة على وجه التحديد إلى أوجه الكفاءة التي توصلت إليها المحكمة فيما يتعلق بتوفير التدريب والعزم على استكشاف كادر محتمل من الموظفين الفنيين المحليين. ومع زيادة قدرة المحكمة على رفع الدعاوى والتحقيقات، ورفع القيود المفروضة على السفر، وبقاء التكاليف الثابتة الحالية مرتفعة، تدرك اللجنة أن الميزانية ستتعرض لضغوط متزايدة.
4. ظلت اللجنة تشعر بالقلق إزاء قضايا السيولة التي تواجهها المحكمة. خلال عام 2020، تم حل وضع السيولة على أساس المرة الواحدة من خلال المدفوعات المبكرة وإعادة ترتيب الأولويات؛ من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تفاقم تحدي السيولة في عام 2021. طلبت اللجنة أن تحدد المحكمة قدرتها على إعادة ترتيب أولويات مخاطر السيولة وإدارتها بفعالية خلال الأشهر الأخيرة من العام التي يحتمل أن تكون إشكالية.
5. تتوقع المحكمة زيادة في عبء العمل وقد تسعى إلى زيادة في الميزانية لعام 2022. قبل تقديم الميزانية المقترحة لعام 2022، طلبت اللجنة أن تستمر المحكمة في: الاعتراف بالتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول الأطراف؛ مراجعة أين يمكن العثور على المدخرات والكفاءات الجديدة أو توسيعها؛ تحديد المواضع التي يمكن أن يؤدي فيها تحديد الأولويات إلى تعويض ارتفاع التكاليف؛ وتدارس أية متطلبات بشكل كامل من حيث الضرورة وفاعلية تكلفة الحل. وقد أعربت اللجنة عن قلقها من أنه في ضوء السياق الاقتصادي العالمي الصعب والنسبة المئوية المتزايدة للاشتراكات غير المسددة، ستواجه المحكمة، إن لم تتخذ إجراء، ضغوطاً متزايدة على الميزانية وأو قضايا السيولة. ستحتاج المحكمة والدول الأطراف إلى الاتفاق على أفضل السبل لتحقيق التوازن بين قرارات تحديد الأولويات الصعبة والقدرة على إيجاد الكفاءات والقدرة على تحمل التكاليف (للدول الأطراف). وهناك خطر يتمثل في أن أي اتفاق لزيادة الميزانية يمكن أن يؤدي ببساطة إلى زيادة مستوى المساهمات غير المسددة ومخاطر السيولة التي تواجهها المحكمة.
6. وأعربت اللجنة عن رغبتها في تسليط الضوء على توصياتها: زيادة فعالية إدارة المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة وزيادة نفقات المتعاقدين ومتابعة المساهمات المادية غير المسددة وخفضها.

## أولاً. مقدمة

### أ - افتتاح الدورة

1. عُقدت الدورة السادسة والثلاثون للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، المؤلفة من ستة اجتماعات، في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2021، وفقاً لقرار جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") الذي اتخذته في دورتها التاسعة عشرة.<sup>1</sup> بسبب قيود جائحة كورونا، اجتمعت اللجنة أيضاً في 28 أيار/مايو. عقدت هذه الجلسة عبر تقنية التواصل عن بعد.
2. وأدلت رئيسة جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")، السيدة سيلفيا فرنانديز دي غورمندي، بملاحظاتها وألقى رئيس المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، القاضي بيوتر هوفمانسكي، كلمة ترحيب في افتتاح الدورة. كما أدلت مدعي عام المحكمة السيدة فاتو بنسودة بملاحظاتها.

### الحضور والخدمات للدورة السادسة والثلاثين

### 3- حضر الدورة السادسة والثلاثون للجنة الأعضاء التالية أسماؤهم:

- (أ) ويرنر درمل (النمسا) ؛
- (ب) كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (المكسيك) ؛
- (ج) فوزي الغرايبة (الأردن) ؛
- (د) يوكيكو هاريموتو (اليابان) ؛
- (هـ) أورميت لي (إستونيا) ؛
- (و) لودون أوفرسون ماتيا (ملوي) ؛
- (ز) دانيال ماكديونيل (المملكة المتحدة) ؛
- (ح) مونيكسا سانتشيز إزكويردو (إكوادور) ؛
- (ط) مار غريت وامبوي نجوجي شافا (كينيا) ؛
- (ي) إيلينا سوبكوف (سلوفاكيا) ؛
- (ك) كلاوس شتاين (ألمانيا) ؛ و
- (ل) ريتشارد فينو (فرنسا).

### 4 - عمل الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، السيد فخري الدجاني، بصفة أمين للجنة، وساعد فريقه في توفير الدعم الفني واللوجستي الضروري للجنة.

### ب. إنتخاب أعضاء المكتب

- 5 . انتخبت اللجنة، وفقاً للمادة 10 من نظامها الداخلي، السيد فيرنر درمل (النمسا) رئيساً للجنة والسيدة كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (المكسيك) نائبة للرئيس. كما عينت اللجنة السيد أورموت لي (إستونيا) مقررأ وفقاً للمادة 13 من النظام الداخلي.

### 6 . أعربت اللجنة عن بالغ تقديرها للعضو السابق السيد هيتوشي كوزاكي (اليابان) لما قام به من عمل خلال السنوات الماضية.

### ج - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

### 7. أقرت اللجنة في جلستها الأولى جدول الأعمال<sup>2</sup> التالي للدورة السادسة والثلاثين:

### 1. افتتاح الدورة

<sup>1</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة التاسعة عشرة، لاهي، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2020 (ICC-ASP / 19/20)، المجلد I، الجزء الأول، القسم ب، الفقرة 40، وRes 6، المرفق الأول، الفقرة 19 (أ).  
<sup>2</sup> CBF/36/1/Rev.1

- (أ) انتخاب أعضاء المكتب
- (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- (ج) مشاركة المراقبين
- (د) المناقشة الداخلية
- (هـ) ملاحظات رئيس جمعية الدول الأطراف
- (و) الملاحظات الترحيبية لرئيس المحكمة

## 2. إدارة الميزانية

- (أ) حلقة عمل بشأن إجراءات الميزانية والمرفقات التحليلية:
  - (i) تأثير جائحة كورونا على العمليات والتدابير الإضافية لتحقيق الكفاءة
  - (ii) تنفيذ الميزانية وخط الأساس: عرض البيانات الأساسية للمقارنة من سنة إلى أخرى
  - (iii) اقتراح وثيقة ميزانية جديدة
  - (iv) توقعات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

## 3. المسائل الأخرى المالية والمتعلقة بالميزانية

- (أ) حالة الاشتراكات
- (ب) الدول التي عليها متأخرات
- (ج) أداء برنامج ميزانية عام 2020 والربع الأول لعام 2021

## 4. مسائل الموارد البشرية

- (أ) التقرير السنوي عن إدارة الموارد البشرية
- (ب) التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين
- (ج) استخدام المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة
- (د) تكلفة الإجازة المرضية
- (هـ) تحديث برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين
- (و) تحديث بشأن إعادة الانتشار
  - (i) لوظيفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المقر
  - (ii) للموظفين في البرنامج الرئيسي الثاني
  - (z) اقتراح إدخال فئة الموظفين الفنيين المحليين

## 5. المكاتب

- (أ) استكشاف الترتيبات البديلة لمواصلة دمج برامج الصيانة واستبدال رأس المال في عقد واحد
- (ب) مفاوضات لتخفيض سعر الفائدة على القرض

## 6. الصندوق الاستئماني للضحايا

- (أ) شركة تدقيق حسابات خارجية: الأهداف وتدقيق حسابات الشركاء المنفذين
- (ب) تحديث للأنهج المتبعة بشأن استخدام أموال المانحين لتغطية تكاليف البرامج العرضية

## 7. مسائل التدقيق

- (أ) مذكرة مدقق الحسابات الخارجي بشأن ورشة عمل الرقابة على الحوكمة

## 8. مسائل أخرى

- (أ) تحديث لنتائج نظر المحكمة في توصيات استعراض الخبراء المستقلين، بما في ذلك تحديث بشأن إنشاء الآلية البديلة لتسوية المنازعات
- (ب) بنود جدول الأعمال المؤجلة للدورات المقبلة

## ثانياً - مشاركة المراقبين

- 8. تحدث ممثلون عن الرئاسة ومكتب المدعي العام وسجل المحكمة أمام اللجنة وشاركوا في الجلسة. وشكرت اللجنة المراقبين على مساهمتهم في المناقشات.

## ثالثاً - النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين

## أ- ورشة عمل بشأن إدارة الميزانية

9. عقدت اللجنة ورشة عمل مع المحكمة حول (أ) تأثير جائحة كورونا على العمليات والتدابير الإضافية لتحقيق الكفاءة ؛ (ب) تنفيذ الميزانية وخط الأساس: عرض البيانات الأساسية للمقارنة من سنة إلى أخرى ؛ (ج) اقتراح وثيقة الميزانية الجديدة و (د) توقعات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، مثل المدخرات والكفاءات في ضوء عدم القدرة على التنبؤ بتفشي جائحة كورونا، وما إلى ذلك.

### 1. تأثير جائحة كورونا على العمليات والتدابير الأخرى لتحقيق الكفاءة

10. تلقت اللجنة تحديثاً من المحكمة ونظرت في تأثير جائحة كورونا والقضايا الجديدة المحتملة على عملياتها، ولا سيما على قسم تكنولوجيا المعلومات. أبلغت المحكمة اللجنة بزيادة عبء عملها استجابة للتطورات الأخيرة وطريقة مرنة تم تحديدها لإدارة المحكمة للوفاء بولايتها والتدابير المتخذة لحماية صحة وسلامة موظفيها. تتعلق التكاليف الإضافية المتعلقة بجائحة كورونا بشكل أساسي بتدابير السلامة المتعلقة بالمعدات والخدمات الاستشارية.

11. لاحظت اللجنة أن 75 في المائة من الموظفين ما زالوا يعملون عن بعد، وأنها سترصد الآثار المترتبة في الميزانية على جميع ترتيبات الموارد البشرية.

12. وقد لوحظ أن فريق إدارة الأزمات يواصل تقديم التوجيه والتوصية بالتدابير العملية لإدارة جائحة كورونا لتنظيم أنشطة المحكمة بطريقة منسقة. مع الاعتراف بالدور الذي لعبه فريق إدارة الأزمات، لاحظت اللجنة الحاجة إلى تعديل النهج والأنشطة في المحكمة من منظور طويل الأجل في ظل الظروف الجديدة.

13. أوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة جهودها لتحديد الكفاءة والوفورات في عملياتها نتيجة للوباء. وعلاوة على ذلك، دعت اللجنة المحكمة إلى تقديم خطة بشأن توقعاتها فيما يتعلق بالتخطيط للعودة إلى المكاتب، ونموذج العمل المختلط وبيئة العمل الجديدة في دورتها السابعة والثلاثين.

### 2. تنفيذ الميزانية وخط الأساس: عرض البيانات الأساسية للمقارنة من سنة إلى أخرى

14. في جلستها الأخيرة، دعت اللجنة<sup>3</sup> المحكمة إلى مواصلة تجميع خط الأساس كأداة تحليلية لعملية الميزانية في المستقبل. لذلك، ركزت ورشة عمل الميزانية على الملحق المتعلق بالوفورات والكفاءات. أقر أعضاء اللجنة، وكذلك المحكمة، أنه عبر استخدام الطريقة الحالية لتمثيل أنواع معينة من التكاليف<sup>4</sup> التي تقلل طبيعتها من زيادة الميزانية وربطها بشكل صارم بمفهوم خط الأساس للميزانية، قد يكون مبالغاً في التبسيط ولن يعطي الصورة الصحيحة للمقارنة من عام إلى عام لخط الأساس. يقدم ملحق الوفورات والكفاءات قيمة باعتباره تمثيلاً كمياً للوفورات المباشرة والتكاليف غير المتكررة، والتي يمكن مقارنتها من سنة إلى أخرى، ولكن ليس كثيراً من حيث التكاليف التي يتم تجنبها، وحتى أقل من ذلك في حالة الكفاءة.

15. أوصت اللجنة بأن تضع المحكمة وتتفق مع اللجنة على حل محسن جديد لمسألة كيفية تقديم أدلة على مكاسب الكفاءة، وأوصت أنه حتى ذلك الحين، ينبغي تقديم مرفق يتعلق بخط الأساس، وكذلك الوفورات والكفاءات ومواصلة تزويدها بالميزانية البرنامجية المقترحة.

### 3. اقتراح وثيقة الميزانية الجديدة

16. أطلعت المحكمة اللجنة على اقتراح وثيقة الميزانية الجديدة. يجب أن تلبى فكرة تغيير هيكل الميزانية توصية المدقق الخارجي<sup>5</sup> لإنتاج وثيقة أصغر حجمًا تحتوي على بيانات ذات كمية أكثر لغايات المقارنة. يتضمن اقتراح المحكمة محاولة موازنة هيكل الميزانية مع عرض منظمات الأمم المتحدة. وتسعى المحكمة أيضًا إلى مزامنة العمليات الإدارية الثلاث الهامة، وهي الاستراتيجية وإدارة المخاطر والميزانية وتقديم رؤية شاملة عن سبب الحاجة إلى الأموال ومقدارها وأين سيتم إنفاقها. وهذا يتماشى مع التوصية التي قدمتها "مراجعة الخبراء المستقلين" ("IER") حول تخطيط الميزانية.<sup>6</sup> عند إعداد تقارير التنفيذ، سيخلق إعداد الميزانية هذا فرصًا جديدة لربط استخدام الموارد المالية بالنتائج، والتي من المقرر التعبير عنها باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية.

17. ورحبت اللجنة بمبادرة المحكمة لتجديد هيكل الميزانية وجعل وثيقة الميزانية أصغر حجمًا. بالنسبة للخطوة التالية، أوصت اللجنة بأن تعد المحكمة أيضًا، جنبًا إلى جنب مع الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 للدورة السابعة والثلاثين للجنة، نموذجًا لبرنامج رئيسي واحد باستخدام الهيكل الجديد. قبل الشروع الكامل في التغيير

<sup>3</sup> الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة عشرة ... 2020 (ICC-ASP / 19/20) ، المجلد II ، الجزء ب- 2 ، الفقرة 29.

<sup>4</sup> الوفورات ، والكفاءات ، والتكاليف غير المتكررة ، وتخفيضات التكاليف الإضافية.

<sup>5</sup> CBF33 / 10S01 التوصية رقم 5.

<sup>6</sup> انظر توصية مراجعة الخبراء المستقلين رقم 132.

الشامل لعرض الميزانية، سيسمح ذلك للجنة والدول الأطراف بالحصول على فكرة أفضل عن المعلومات التي ستكون متاحة وما هي المعلومات التي سيتم استبعادها من سرد الميزانية. هناك جوانب إيجابية وسلبية لإعداد ميزانية الأداء والتي تحتاج إلى مزيد من المناقشة حتى يمكن تصميم الحل الأمثل للمحكمة.

#### 4. توقعات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

18. في دورتها الخامسة والثلاثين، لاحظت اللجنة الفرق الكبير بين جدول الأعمال والميزانية وخط الأساس للميزانية لعام 2021 وأن التخفيضات لن تكون كلها مستدامة خلال السنوات القادمة. وكانت هناك ابتكارات وتغييرات في إدارة المكاتب القطرية واستجواب الشهود، فضلاً عن ترتيب الاتصالات داخل المحكمة، مما أدى إلى وفورات في التكاليف. وتطلع اللجنة إلى رؤية مقترحات ميزانية جديدة للاستفادة الكاملة من قدرة المحكمة على التكيف والابتكارات العملية والإدارة المرنة للأموال التي تظهر أثناء إدارة أزمات جائحة كورونا.

19. في دورتها السادسة والثلاثين، لا سيما من خلال العروض التي قدمها رؤساء الأجهزة وورش عمل الميزانية، تلقت اللجنة بعض المؤشرات على توقعات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. تتوقع المحكمة زيادة في عبء العمل، مما قد يؤدي إلى زيادات في توقعات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. حجم الزيادة ليس واضحاً بعد. كما أُبلغت اللجنة أن هناك إجراءات قضائية جارية قد تزيد من الاحتياجات من الموارد بشكل كبير، وبسبب التوقيت، قد يتضح تأثير تلك القرارات فقط بعد توزيع المسودة الأولى لتوقعات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 في نهاية تموز/يوليو 2021.

20. وأحاطت اللجنة علماً بتوقعات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 وأوصت المحكمة بالبحث عن الكفاءات والوفورات قبل تقديم اقتراح الميزانية التالية المستدامة مالياً. وهذا يتطلب إعداداً دقيقاً للميزانية، لا سيما في ضوء حقيقة أن هناك مستوى مرتفعاً من المساهمات غير المسددة وأن نقص السيولة يشكل خطراً على تنفيذ الميزانية.

#### ب. المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

##### 1. وضع مساهمات 2021

21. استعرضت اللجنة حالة الاشتراكات حتى 31 آذار/مارس 2021. انظر المرفق الأول:  
(أ) المساهمة المقدرة لميزانية 2021 المعتمدة وقدرها 900,673,144 يورو؛ و  
(ب) مساهمات مناظرة للبرنامج الرئيسي السابع -2 (قرض الدولة المضيفة) تبلغ 3,585,100 يورو للمباني الدائمة.
22. ولاحظت اللجنة أنه حتى 31 آذار/مارس 2021، كانت المساهمات العادية البالغة 70,049,109 يورو (48.4 في المائة) غير مسددة للميزانية المعتمدة لعام 2021 (باستثناء قرض الدولة المضيفة). ولاحظت اللجنة أن 40 دولة فقط من الدول الأطراف البالغ عددها 123 قد سددت اشتراكاتها بالكامل حتى 31 آذار/مارس 2021.
23. طُلب من 14 دولة طرفاً، لم تختَر السداد لمرة واحدة، تغطية الأقساط المستحقة على القرض من الدولة المضيفة. وبلغت الاشتراكات غير المسددة لقرض الدولة المضيفة في 31 آذار/مارس 2021 ما قيمته 1,725,545 يورو.
24. لاحظت اللجنة بقلق بالغ أن ما مجموعه 71.8 مليون يورو من مساهمات عام 2021 (الميزانية بالإضافة إلى قرض الدولة المضيفة) كان مستحقاً حتى 31 آذار/مارس 2021، وهو ما يمثل 48.4 في المائة من الميزانية المعتمدة لعام 2021. وأشارت اللجنة إلى أنه من الضروري للدول الأطراف تقديم مساهماتها في الوقت المحدد.
25. طلبت اللجنة أن تواصل المحكمة تذكير الدول الأطراف التي لم تدفع اشتراكاتها بالكامل بالتزاماتها.

##### 2. مساهمات السنوات السابقة غير المسددة

26. ولاحظت اللجنة بقلق بالغ أن الاشتراكات العادية غير المسددة من السنوات السابقة (باستثناء قرض الدولة المضيفة) بلغت في 31 آذار/مارس 2021 32,245,200 يورو. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن إجمالي الاشتراكات غير المسددة (باستثناء قرض الدولة المضيفة) من السنوات السابقة لأربع دول أطراف فقط تبلغ حوالي 30.8 مليون يورو (أو حوالي 95.5 في المائة) من إجمالي الاشتراكات غير المسددة من السنوات السابقة.

27. طُلب من 17 دولة طرفاً لم تختار السداد لمرة واحدة تغطية الأقساط المستحقة على القرض من الدولة المضيفة. وبلغت الاشتراكات غير المسددة للسنوات السابقة لقرض الدولة المضيفة في 31 آذار/مارس 2021 ما مقداره 882,177 يورو.

28. أشارت اللجنة إلى أنه من الضروري أن تدفع الدول الأطراف اشتراكاتها غير المسددة. قد يؤدي عدم القيام بذلك إلى نقص في التدفق النقدي اللازم للأنشطة والعمليات الأساسية للمحكمة. هذا الخطر، الذي أشارت إليه اللجنة منذ بعض الوقت، كاد أن يتحقق في نهاية عام 2020 لو لم تتمكن المحكمة من إقناع بعض الدول الأطراف بدفع مساهمتها لعام 2021 مقدماً. ولاحظت اللجنة أيضاً من "تقرير الوضع المالي الشهري حتى 31 كانون أول/ديسمبر 2020" أن ما مجموعه 20.7 مليون يورو من المساهمات الواردة في عام 2020 كانت تتعلق بتقييمات عام 2021. بدون هذه المساهمات المستلمة مقدماً، كان نقص السيولة في نهاية السنة المالية 2020 سيصل إلى 14.3 مليون يورو، والتي كان يمكن تغطيتها جزئياً فقط من خلال المستوى الحالي لصندوق رأس المال العامل البالغ 11.5 مليون يورو، مما يترك عجزاً نقدياً قدره 2.8 مليون يورو.

29. نتيجة لذلك، يصبح وضع السيولة في عام 2021 أكثر إحكاماً. تُظهر توقعات التدفق النقدي للمحكمة للسنة الحالية عجزاً في السيولة يبلغ حوالي 20.6 مليون يورو بحلول نهاية عام 2021. وبالنظر إلى هذا التوقع، لا يمكن للجنة سوى التأكيد على الحاجة الملحة إلى قيام الدول الأطراف بدفع مساهماتها في الوقت المحدد، وفقاً للمادة 5.6 من النظام المالي والقواعد المالية ("FRR") من أجل ضمان أن يتوفر لدى المحكمة أموال كافية على مدار العام.

30. يقدم الجدول 1 أدناه تحليلاً للاتجاه في المساهمات غير المسددة، بما في ذلك توقعات لعام 2021 بناءً على المعلومات المتاحة حتى 31 آذار/مارس 2021.

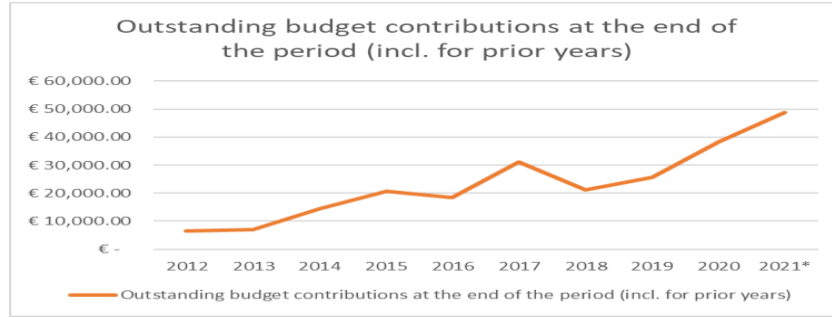
31. شهد الاتجاه خلال السنوات العشر الماضية ارتفاع مستوى المساهمات غير المسددة من حوالي ثلاثة في المائة في عام 2011 إلى حوالي 26 في المائة في عام 2020، ومن 2.8 مليون يورو إلى 38.4 مليون يورو على التوالي. وخلال نفس الفترة، ارتفعت الميزانية البرنامجية للمحكمة من 103.6 مليون يورو إلى 149.2 مليون يورو، أي بنمو بنحو 44 في المائة. تشير الأرقام الأولية إلى أن عدداً من الدول الأطراف ربما كافح لمواكبة النمو في الطلب على ميزانية المحكمة.

الجدول 1: تحليل الاتجاه في المساهمات غير المسددة

المساهمات غير المسددة (بالنسبة المئوية)	مساهمات الميزانية غير المسددة في نهاية الفترة (بما في ذلك السنوات السابقة)	الميزانية البرنامجية	
2.69%	2,791.60	103,607.90	2011
6.04%	6,569.27	108,800.00	2012
6.06%	6,980.18	115,120.30	2013
11.91%	14,489.26	121,656.20	2014
15.91%	20,785.67	130,665.60	2015
13.18%	18,405.97	139,590.60	2016
21.47%	31,047.93	144,587.30	2017
14.33%	21,121.66	147,431.90	2018
17.40%	25,771.66	148,135.10	2019
25.74%	38,401.74	149,205.60	2020
32.94%	48,835.90	148,259.00	2021*

الشكل 1: المساهمات غير المسددة على مدى السنوات العشر الماضية (بالآلاف اليوروهات)





\* تستند التوقعات لعام 2021 إلى اتجاهات المساهمات الواردة لعام 2020. وكما أفادت المحكمة في تقريرها الشهري عن الحالة المالية حتى 31 آذار/مارس 2021، فإن المعلومات المتعلقة برفع 104.98 مليون يورو من الاشتراكات غير المسددة معلقة حالياً.

32. طلبت اللجنة أن تواصل المحكمة تذكير الدول الأطراف التي لم تدفع اشتراكاتها بالكامل بالتزاماتها. إن تلك الدول الأطراف هي التي يمكن أن تحدث فرقاً إيجابياً في حالة السيولة للمحكمة. وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بأن يواصل المكتب، من خلال رئيس الجمعية ومنسق الفريق العامل في نيويورك ومسؤولي المحكمة، الاتخااط في حوار مع الدول الأطراف التي لديها مساهمات معلقة وبأن يتناول هذه المسألة في اجتماعاتها الثنائية والمتعددة الأطراف.

33. ورحبت اللجنة بحقيقة أن المحكمة اعتبرت مدفوعات الاشتراكات قضية سياسية تتطلب الاهتمام، ليس فقط في نهاية العام ولكن مباشرة في بدايته. وبهذا المعنى، ستنصل المحكمة بالدول الأطراف التي تأخرت في سداد مدفوعاتها في وقت مبكر لتشجيعها على دفع مساهماتها. على الرغم من هذه الجهود، يجب على المحكمة أيضاً وضع خطة طوارئ للاتفاق تمكنها من خفض الإنفاق إذا لزم الأمر لتجنب حدوث عجز في نهاية العام.

#### 3. الدول التي عليها متأخرات

34. ولاحظت اللجنة أنه حتى 31 آذار/مارس 2021، كانت تسع دول أطراف متأخرة ولن تتمكن من التصويت وفقاً للمادة 112 (8) من نظام روما الأساسي.

35. في ضوء التدهور المستمر لحالة السيولة، شددت اللجنة مرة أخرى على توصية مدقق الحسابات الخارجي بأنه من أجل تعزيز عملية استرداد الاشتراكات غير المسددة، لا ينبغي السماح للدول الأطراف التي عليها متأخرات عن كامل العامين السابقين بالتصويت إلا بعد انتهاء جدول السداد. يتم استيفاء طلبات الإعفاء، ولا ينبغي منح طلبات الإعفاء إلا بمجرد دفع الحد الأدنى للمبلغ المحدد وبمجرد تقديم خطة سداد للرصيد المتبقي.

36. أوصت اللجنة بأن تعمل المحكمة بشكل وثيق مع الدول الأطراف لتنفيذ خطة سداد معقولة وواقعية لتلك الدول الأطراف التي عليها متأخرات.

#### 4. أداء برنامج ميزانية 2020

##### (أ) ملاحظات عامة

37. نظرت اللجنة في "التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام 2020" ولاحظت أنه في عام 2020، بناءً على الأرقام الأولية وغير المدققة، بلغ إجمالي النفقات الفعلية للمحكمة بما في ذلك صندوق الطوارئ ("CF") 144.72 مليون يورو، وهو ما يمثل 97 في المائة من الميزانية المعتمدة لعام 2020 البالغة 149.21 مليون يورو. يمثل الرصيد المتبقي فائضاً قدره 4.49 مليون يورو. انظر الجدول 2 أدناه.

38. بلغ معدل تنفيذ الميزانية العادية لعام 2020، 95.2 في المائة أو ما مجموعه 142.06 مليون يورو مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 149.21 مليون يورو.

39. تم تقديم أربعة إخطارات من صندوق الطوارئ إلى اللجنة بإجمالي مبلغ تم الإبلاغ عنه قدره 3.59 مليون يورو، منها 2.66 مليون يورو كانت مطلوبة بالفعل. ورحبت اللجنة بجهود المحكمة لاستيعاب النفقات المتعلقة بالحالات والتطورات غير المتوقعة في إطار ميزانيتها العادية.

الجدول 2: أداء الميزانية لعام 2020 حسب بند الإنفاق (المبالغ بالآلاف اليورو)<sup>8</sup>

العناصر	الميزانية المعتمدة في 2020	اجمالي صندوق الطوارئ 2020	التفقات الفعلية 2020*	التفقات الفعلية 2020*	الميزانية المعتمدة 2020	اجمالي صندوق الطوارئ 2020	اجمالي الفعلي المدفوع بما في ذلك معدل تنفيذ صندوق الطوارئ في 2020 مقابل الميزانية المعتمدة بالنسبة المئوية
	[1]	[2]	[3]=[1]+[2]	[4]	[5]	[6]=[4]+[5]	[7]=[6]/[1]
رواتب القضاة	5,516.9	-	5,516.9	5,208.5	-	5,208.5	94.4
الطاقم المحترف	61,403.7	-	61,403.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
موظفو الخدمة العامة	26,082.4	-	26,082.4	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
المجموع الفرعي للموظفين	87,486.1	-	87,486.1	89,011.6	-	89,011.6	101.7
العناصر	الميزانية المعتمدة في 2020	اجمالي صندوق الطوارئ 2020	التفقات الفعلية 2020*	التفقات الفعلية 2020*	الميزانية المعتمدة 2020	اجمالي الفعلي المدفوع بما في ذلك معدل تنفيذ صندوق الطوارئ في 2020 مقابل الميزانية المعتمدة بالنسبة المئوية	
المساعدة المؤقتة العامة	17,341.4	620.7	17,962.1	17,044.6	348.6	17,393.2	100.3
مساعدة مؤقتة للاجتماعات	283.5	191.6	475.1	446.7	166.3	613.0	216.2
مكافآت عمل اضافي	223.5	70.0	293.5	181.9	40.1	222.0	99.3
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	17,848.4	882.3	18,730.7	17,673.2	555.0	18,228.2	102.1
السفر	6,332.2	287.9	6,620.1	1,995.4	123.1	2,118.5	33.5
الضيافة	28.0	-	28.0	14.0	-	14.0	50.2
الخدمات التعاقدية	4,072.7	300.6	4,373.3	3,373.8	177.3	3,551.2	87.2
التدريب	1,045.1	-	1,045.1	365.9	-	365.9	35.0
الاستشاريون	689.4	158.1	847.5	1,006.9	128.2	1,135.0	164.6
محامي الدفاع	3,167.5	978.1	4,145.6	2,721.7	921.4	3,643.1	115.0
محامي الضحايا	1,300.0	374.3	1,674.3	1,211.9	328.8	1,540.7	118.5
مصاريف التشغيل العامة	15,523.9	428.0	15,951.9	13,674.2	208.8	13,883.0	89.4
اللوازم والمواد	1,233.7	99.5	1,333.2	920.1	138.5	1,058.6	85.8
أثاث و معدات	1,376.6	84.6	1,461.2	1,294.2	82.1	1,376.3	100.0
المجموع الفرعي لغير الموظفين	34,769.1	2,711.1	37,480.2	26,578.1	2,108.2	28,686.3	82.5
المجموع	145,620.5	3,593.4	149,213.9	138,471.4	2,663.2	141,134.6	96.9
فرض الدولة المضيفة	3,585.1	-	3,585.1	3,585.1	-	3,585.1	100.0
الاجمالي بما في ذلك فرض الدولة المضيفة	149,205.6	3,593.4	152,799.0	142,056.5	2,663.2	144,719.7	97.0

\*تستند النفقات لعام 2020 إلى أرقام أولية غير مدققة قابلة للتغيير

## ب) التطور القضائي والأوبئة التي تؤثر على استخدام موارد الميزانية

40. ولاحظت اللجنة أنه في عام 2020، تمكنت المحكمة من التغلب على التحديات الرئيسية التي فرضها جائحة كورونا مع ضمان استمرارية الأعمال، بما في ذلك عقد جلسات الاستماع والتحقيقات. وعلاوة على ذلك، كان للتغييرات غير المتوقعة في الأنشطة القضائية، وكذلك العوامل الخارجية الأخرى، تأثير مباشر على استخدام موارد الميزانية التي وافقت عليها الجمعية.

41. أثر تفشي الجائحة في جميع مجالات الأنشطة القضائية للمحكمة، ومع ذلك، أدى تأجيل البعثات والقيود المفروضة على السفر إلى أكبر تخفيض للإنفاق بقيمة 4.33 مليون يورو؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن تقليص أنشطة التدريب المخطط لها للإنفاق كان بمقدار 0.68 مليون يورو<sup>9</sup> ونفقات التشغيل العامة التي تبلغ 1.64 مليون يورو<sup>10</sup> المرتبطة بانخفاض إشغال مباني المحكمة وأيام الجلسات التي استمرت 71 يوماً قد سمحت

<sup>8</sup> CBF/36/10: تقرير عن أنشطة وأداء برامج المحكمة الجنائية الدولية لعام 2020، الملحق السادس عشر: أداء الميزانية لعام 2020 حسب البرنامج الفرعي والبرنامج الرئيسي وحسب البند (المبالغ بالآلاف اليورو)، الجدول 10: أداء الميزانية الموحدة للمحكمة في عام 2020، حسب بند الإنفاق (المبالغ بالآلاف اليورو).

<sup>9</sup> التدريب: 0.68 مليون يورو = 1.05 مليون يورو - 0.37 مليون يورو.

<sup>10</sup> نفقات التشغيل العامة: 1.64 مليون يورو = 15.52 مليون يورو - 13.88 مليون يورو.

<sup>11</sup> التدريب: 0.68 مليون يورو = 1.05 مليون يورو - 0.37 مليون يورو.

<sup>12</sup> نفقات التشغيل العامة: 1.64 مليون يورو = 15.52 مليون يورو - 13.88 مليون يورو.

للمحكمة باستيعاب تجاوز تكاليف الموظفين المرتفعة 1.25 مليون يورو، وتجاوز المساعدة القانونية 0.72 مليون يورو<sup>11</sup>، وتجاوز المستشارين 0.45 مليون يورو<sup>12</sup>. ورحبت اللجنة بجهود المحكمة لإعادة ترتيب أولويات أنشطتها وإيجاد الكفاءات والوفورات، وإعادة تخصيص الأموال من أجل تغطية النفقات غير المتوقعة والبقاء في حدود الميزانية المعتمدة.

42. لاحظت اللجنة أنه في عام 2020 لم يتم تخصيص ميزانية حتى ليوم واحد من جلسات الاستماع. ولاحظت اللجنة أنه في قضية الحسن، فُتحت المحاكمة في تموز/يوليو واستمرت طوال عام 2020، وفي قضية أونجوين، تم الإدلاء ببيانات ختامية في آذار/مارس وصدر الحكم في نيسان/أبريل 2021. في قضية يكتوم / نجيسونا، كان من المقرر أن تبدأ المحاكمة في 09 شباط/فبراير 2021. واستمرت الاستئنافات النهائية في قضيتين: غباغبو وبلي غوديه وناغاندا.

43. في 15 آذار/مارس 2020، أطلق سراح السيد لوبانغا، أول محكوم عليه، بعد أن قضى عقوبته (14 سنة سجن)؛ ومع ذلك، فإن إجراءات التعويض التي بدأت في عام 2012 لا تزال جارية. استمرت إجراءات التعويضات في ناناغاندا وكاتانغا والمهدي طوال عام 2020. ولاحظت اللجنة أنه لم تكتمل إجراءات الجبر بأي حال من الأحوال في عام 2020، ودُكرت بتقييمها السابق بأن مسألة التعويضات كان لها تأثير كبير محتمل على سمعة المحكمة. وتدرك اللجنة أن النمط النهائي للتعويضات سيتوقف على قرار تتخذه الدوائر، لكنها كررت عزمها على رصد الحالة عن كثب في دوراتها المقبلة.

#### ج) تكاليف الموظفين للوظائف الثابتة، المساعدة المؤقتة العامة والمساعدة المؤقتة للاجتماعات

44. في عام 2020، تجاوزت تكلفة موظفي المحكمة للوظائف الثابتة الميزانية المعتمدة بمقدار 1.5 مليون يورو (الميزانية المعتمدة 87.49 مليون يورو مقابل 89.01 مليون يورو). ويعزى ارتفاع معدل التنفيذ البالغ 101.7 في المائة إلى تطبيق جداول المرتبات المنقحة للنظام الموحد للأمم المتحدة. ورحبت اللجنة بإعادة جدولة أنشطة التوظيف وتأجيلها من أجل تحقيق توازن بين تقليل الأثر المالي لزيادة تكاليف الموظفين وتلبية الاحتياجات التشغيلية ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأنشطة القضائية.

45. إن معدل الإنفاق الزائد تحت بند الميزانية "المساعدة المؤقتة للاجتماعات" بما في ذلك صندوق الطوارئ البالغ 216.2 في المائة، أو 0.33 مليون يورو مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 0.28 مليون يورو، كان مرتبطاً بشكل مباشر بجائحة كورونا، عندما كانت هناك حاجة لتأمين خدمات الترجمة الشفوية الإضافية لجلسة ثانية للجمعية. كما أن إشراك المترجمين الشفويين المستقلين مكن قلم المحكمة من دعم عمليات قاعة المحكمة بشكل استباقي.

46. أوصت اللجنة بأن تجني المحكمة فوائد ممارسات 2020 وأن تبذل كل جهد لإدارة مواردها البشرية بطريقة مرنة ومبررة وشفافة للاستجابة للحالات غير المتوقعة. ينبغي أن تستخدم المحكمة، قدر الإمكان، الموارد على أساس متطلبات عبء العمل الفعلية وأن تنقل أو توقف الوظائف الشاغرة والتي تعتبر غير ضرورية. وشددت اللجنة على أنه لا ينبغي تجاوز بنود الميزانية المعتمدة للموظفين، لأن جداول مرتبات النظام الموحد للأمم المتحدة لن يتغير في عام 2021.

#### د) السفر

47. تدابير الصحة والسلامة التي تم تنفيذها لحماية الموظفين وقيود السفر تعني أن ميزانية السفر بما في ذلك صندوق الطوارئ تم تنفيذها بمعدل 33.5 في المائة أو 2.12 مليون يورو مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 6.33 مليون يورو. واستخدمت الأموال المخصصة للبعثات لتعويض الإنفاق الزائد في تكاليف الموظفين لعام 2020 وأنتجت فائضاً لميزانية 2020.

#### هـ) الضيافة

48. استجابة لجائحة كورونا، تم إلغاء العديد من الاجتماعات الشخصية؛ تم تخفيض عدد الزيارات الرسمية للمحكمة إلى الحد الأدنى، مما أدى إلى معدل تنفيذ لبند الضيافة بواقع 50.2 في المائة من الميزانية المعتمدة البالغة 28 ألف يورو.

#### و) التدريب

49. تم تنفيذ ميزانية التدريب بنسبة 35.0 في المائة، أو 0.37 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 1.05 مليون يورو، حيث تم إجراء معظم التدريب عن بُعد أو تم تأجيله.

50. أوصت اللجنة ببحث إمكانية تنظيم أنشطة التدريب عن بعد في المستقبل قدر الإمكان.

### ز) المستشارون

51. كان لميزانية الاستشاريين بما في ذلك صندوق الطوارئ معدل تنفيذ قدره 164.6 في المائة، أو 1.14 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 0.69 مليون يورو نتيجة الحاجة إلى المزيد من الاستشاريين بسبب حالات غير متوقعة وقيود السفر المطبقة على موظفي المحكمة. ومع ذلك، لاحظت اللجنة أن المحكمة قد وصلت إلى درجة معينة من النضج، وبالتالي، من المتوقع أن يكون لديها عدد كافٍ من الموظفين ذوي الخبرة، مما يقلل من استخدام الاستشاريين. وأوصت اللجنة بأن تعود المحكمة إلى ممارسة استخدام موظفيها وأن تستخدم خدمات الاستشاريين بشكل استثنائي وموقت عندما لا تتمكن من تلبية احتياجاتها باستخدام الموارد الداخلية.

### ح) المساعدة القانونية

52. إجمالي النفقات بما في ذلك صندوق الطوارئ البالغ 5.2 مليون يورو للمساعدة القانونية تجاوز الإنفاق بمقدار 0.72 مليون يورو مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 4.47 مليون يورو، والذي كان يرجع بشكل أساسي إلى التطور غير المتوقع في حالة عبد الرحمن وجيشيرو. ولاحظت اللجنة أن الاختلافات غير المتوقعة بين افتراضات الميزانية والتطورات الفعلية في حالات أخرى لها تأثير مباشر على معدل تنفيذ ميزانية المساعدة القانونية المعتمدة.

### ط) النفقات التشغيلية العامة

53. تم إنفاق أقل من الميزانية بما في ذلك صندوق الطوارئ بواقع 1.64 مليون يورو نتيجة لانخفاض تكلفة المرافق، وإعادة التفاوض على عدد من عقود نفقات البناء، وتأجيل بعض الأنشطة مثل التعديلات في المباني وإبطاء بعض أنشطة التحقيق. ومع ذلك، أدت الجائحة أيضًا إلى نفقات إضافية، بما في ذلك تكلفة توسيع البنية التحتية Citrix التي تعمل عن بعد وشراء تراخيص WebEx المطلوبة لاستيعاب الوصول الآمن عن بُعد للموظفين الذين يعملون من المنزل.

### ي) اللوازم والمواد

54. ورحبت اللجنة بالامتثال لاعتمادات الميزانية للإمدادات والمواد على الرغم من بعض النفقات غير المخطط لها لمعدات الحماية الشخصية من أجل توفير بيئة آمنة أثناء العودة مرحلية للموظفين إلى المباني ونقل المخاطر في المكاتب القطرية.

### ك) مصاريف تكنولوجيا المعلومات

55. أقرت اللجنة بالدور الذي لعبته أنظمة تكنولوجيا المعلومات الفعالة والمرنة في تأمين العمل عن بعد، فضلاً عن استمرار عمليات المحكمة أثناء الجائحة. من الواضح أن عددًا من ممارسات وإجراءات العمل الجديدة التي تم تقديمها في جميع أنحاء المحكمة موجودة لتبقى وستعتمد بشكل كبير على أنظمة تكنولوجيا المعلومات للمحكمة. مع دخول إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات IM / IT لمدة 5 سنوات مرحلة الاكتمال ودخول منصة سير العمل القضائي مرحلة الإطلاق، يجب ترجمة دروس جائحة كورونا إلى رؤية جديدة نحو تكنولوجيا المعلومات وخطط تطوير. هناك فرصة لتعويض أو خفض التكاليف الهيكلية لعمليات المحكمة وفي نفس الوقت زيادة رضا الموظفين عن عملهم وتوفير المرونة التكنولوجية لعمليات المحكمة عندما يزداد عبء العمل.

### ل) تحويل الأموال

56. أبلغت المحكمة عن تحويل لمرة واحدة للأموال يتضمن مبلغًا أكبر من 200 ألف يورو خلال عام 2020. وقد تم تحويل مبلغ 250.00 ألف يورو ضمن برامج الأمانة العامة لبند السفر في ميزانية الجمعية إلى الخدمات التعاقدية لتغطية خدمات الترجمة المطلوبة خلال الدورة التاسعة عشرة لجلسة الجمعية العمومية في لاهاي. وأقرت اللجنة بأن التحويل كان متوافقًا مع النظام المالي ولائحته ويعزى إلى تطور غير متوقع أو غير مخطط له وقت تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة؛ ومع ذلك، شددت اللجنة على حقيقة أن أي تحويل من هذا القبيل للأموال لا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند حساب خط الأساس للسنة التالية.

### م) إخطارات صندوق الطوارئ في عام 2020

57. في عام 2020، واجهت المحكمة عددًا من التطورات غير المتوقعة وقدمت أربعة إخطارات لصندوق الطوارئ على النحو المفصل في الجدول 3 أدناه.

الجدول 3: ملخص إخطارات الوصول إلى صندوق الطوارئ في عام 2020

التاريخ	الشرح	المبلغ (المنقح) المبلغ عنه
10/01/2020	الحالة في ساحل العاج بشأن القضية: المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه	€138,500
19/06/2020	الوضع في مالي بشأن القضية: المدعي العام ضد الحسن	€909,500
24/06/2020	الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR II) بشأن القضية: المدعي العام ضد ألفريد بيكاتوم وبتريس إدوارد نغيسونا (بيكاتوم ونغيسونا)	€1,751,300
23/10/2019	الوضع في السودان بشأن القضية: المدعي العام ضد السيد عبد الرحمن	€794,100
الاجمالي		€3,593,400

58. ولاحظت اللجنة أن إجمالي استخدام الموارد في الحالات غير المتوقعة بلغ 2.66 مليون يورو، أو 74.1 في المائة، مقارنة بالمبلغ الإجمالي المبلغ عنه البالغ 3.59 مليون يورو، وأن هذه الاحتياجات من الموارد قد تم استيعابها في إطار الميزانية العادية المعتمدة.

#### 5. أداء الميزانية في الربع الأول 2021

59. كان معروضا على اللجنة "تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية حتى 31 آذار/مارس 2021".<sup>13</sup> لاحظت اللجنة أن معدل التنفيذ، في 31 آذار/مارس 2021، كان 29.9 في المائة، أو 43.22 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة لعام 2021 البالغة 144.67 مليون يورو (باستثناء أقساط قرض الدولة المضيفة البالغ 3.59 مليون يورو) ووافقت اللجنة على مواصلة رصد الوضع في دورتها السابعة والثلاثين في أيلول/سبتمبر 2021.

60. ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن معدل التنفيذ كان أقل مما كان عليه في عام 2020، إلا أنه ظل مرتفعاً.<sup>14</sup> علاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن استمرار حالة الجائحة كان له تأثير مباشر على عمليات المحكمة، وبالتالي على تنفيذ ميزانية عام 2021. وكانت الأنشطة التي تتطلب السفر هي الأكثر تضرراً، سواء من حيث التكاليف الإضافية لتدابير التخفيف أو من حيث حالات التأخير أو الإلغاء. وأبلغت اللجنة أن 75 في المائة من الموظفين وصلوا العمل عن بعد.

61. أحاطت اللجنة علماً بأن معدل تنفيذ تكاليف القضاة كان 20.1 في المائة. ويعزى انخفاض معدل التنفيذ إلى إدخال نظام أجور القضاة الجديد. ولاحظت اللجنة أنه تمت الموافقة على ميزانية عام 2021 لأجور 14 قاضياً متفرغاً. في وقت انعقاد دورة اللجنة، كان عدد القضاة مطابقاً لميزانية عام 2021 المفترضة. ومع ذلك، بناءً على المعلومات الواردة من المحكمة، استمر تقويض ثلاثة قضاة سابقين، كانت فترة تسع سنوات منهم قد انتهت في بداية آذار/مارس 2021، لفترة قصيرة وفقاً للمادة 36 من نظام روما الأساسي. وأوصت اللجنة بأن تبذل المحكمة قصارى جهدها لاستيعاب أية تكاليف إضافية غير متوقعة ناتجة عن تمديد ولاية القضاة السابقين في الميزانية المعتمدة.

62. ولاحظت اللجنة ارتفاع معدلات التنفيذ في المصروفات التعاقدية، والتدريب، ومصروفات التشغيل العامة والإمدادات والمواد. بل إن اعتمادات الميزانية السنوية المخصصة للخبراء الاستشاريين قد تجاوزت الإنفاق مع معدل التنفيذ المرتفع بشكل غير مسبوق والبالغ 103.3 في المائة.

63. تم تفسير النسبة المئوية المرتفعة لتنفيذ تكاليف غير الموظفين في الربع الأول من العام من خلال التحميل المسبق لنفس المصروفات فيما يتعلق بعقود الإيجار في الميدان، والالتزامات المرتبطة بالعقود السنوية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصيانة المباني، والاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الأمن في المكاتب القطرية والالتزامات المتعلقة باستئجار زرنانات الاحتجاز. إن ارتفاع تكاليف الاستشاريين بشكل استثنائي تبرره الحاجة إلى توفير التمثيل القانوني للضحايا.

64. بلغ معدل التنفيذ للتدريب 30 في المائة. مع الأخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة في عام 2020 من التعلم عبر الإنترنت، أوصت اللجنة بالإبقاء على هذا البند في الميزانية المعتمدة.

65. ولاحظت اللجنة بقلق أن معدل التنفيذ لتكاليف غير الموظفين بلغ 51.4 في المائة، وباستثناء السفر والضيافة، فإن جميع بنود الميزانية تجاوزت الإنفاق. وأوصت اللجنة بأن تدير المحكمة الموارد المالية بعناية وأن تبذل قصارى جهدها حتى لا تتجاوز الميزانية المعتمدة لعام 2021.

CBF/36/12. 13

<sup>14</sup> في 31 آذار / مارس 2020 ، بلغ معدل تنفيذ الميزانية البرنامجية للمحكمة 31.8 في المائة ، أو 46.29 مليون يورو مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 145.62 مليون يورو (CBF / 34/9 / Rev.1).

66. وكان معدل التنفيذ لتكاليف الموظفين على نطاق المحكمة 24.2 في المائة. وأوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة مراقبة أنشطة التوظيف في محاولة لتحقيق التوازن بين تكاليف الموظفين والاحتياجات التشغيلية ذات الصلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أنشطة القضاء والتحقيق والمقاضاة وأنشطة الدعم. وعلاوة على ذلك، كررت اللجنة توصيتها السابقة بأن تدير المحكمة مواردها البشرية بطريقة مرنة وفعالة للسماح لها بالاستجابة للحالات غير المتوقعة قدر الإمكان وإعادة توزيع الموارد على أساس متطلبات عبء العمل الفعلية.

#### 6. إخطار صندوق الطوارئ

67. لاحظت اللجنة أنه لم يتم تقديم أية إخطارات لصندوق الطوارئ خلال الربع الأول من عام 2021. ومع ذلك، فإن إخطاراً لصندوق الطوارئ هو قيد التحضير لتقديمه إلى اللجنة لتغطية التكاليف غير المتوقعة فيما يتعلق بقضية المدعي العام ضد محمد سعيد عبد الكافي في جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR II).

#### 7. تحويل الاموال

68. لاحظت اللجنة أنه لم تكن هناك تحويلات للأموال تزيد عن 200.00 ألف يورو خلال الربع الأول من عام 2021.

### ج. مسائل الموارد البشرية

#### 1. التقرير السنوي عن إدارة الموارد البشرية

69. نظرت اللجنة في الأهداف الاستراتيجية فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية: إحصاءات القوى العاملة؛ التوازن والمساواة بين الجنسين؛ توزيع جغرافي؛ استخدام المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة؛ أجازة مرضية؛ إعادة الانتشار واقتراح بشأن التنقل.

70. بشكل عام، أعربت اللجنة عن ارتياحها للطريقة التي تعاملت بها المحكمة مع الموارد البشرية خلال جائحة كورونا وأعربت عن استعجابها لمواصلة مناقشة الدروس المستفادة خلال هذا الوقت المعقد، وكذلك الاستمرار في زيادة رقمنة إجراءات الموارد البشرية.

#### 2. التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين

##### التمثيل الجغرافي

71. قدمت المحكمة تقرير إدارة الموارد البشرية في وقت مبكر من أيار/ مايو 2021، مسبقاً بجداول إحصائية توضح حالة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين ("GRGB") حتى 31 آذار/مارس 2021. وافقت المحكمة على الرأي القائل بأن قوة عاملة متنوعة ستزيد من الإنتاجية وأقرت بأن "شرعيتها التنظيمية تتطلب تمثيل جميع الدول الأطراف". ولاحظت المحكمة أيضاً أن التقدم في مجال التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين كان بطيئاً. لم تكن التدابير التي اتخذت في السنوات القليلة الماضية فعالة بالقدر المأمول. لذلك، رأت المحكمة أن هناك حاجة إلى نهج هادف جديد. أدرجت المحكمة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين كهدف استراتيجي في خطة سجل المحكمة. تمت صياغة سياسة جديدة، ركزت على التوازن في جميع مراحل عملية اختيار الموظفين، في عام 2020؛ من المتوقع إصداره في النصف الثاني من عام 2022 أو 2023.

72. على مدى خمس سنوات (2016-2021)، أظهرت إحصاءات الموارد البشرية المتعلقة بتمثيل الدول الأطراف بشأن الموظفين الفنيين تحسناً ملحوظاً في الفئة غير المتوازنة وتحسناً طفيفاً في الفئتين الناقصة التمثيل وغير الممتلئة؛ في حين لم تحدث أية تحسينات في التمثيل الزائد ولم يحدث انخفاض في عدد البلدان غير المصدقة. مزيد من التفاصيل موضحة في الملحق الخامس (1).

73. في 31 آذار/مارس 2021، بلغ العدد الإجمالي للموظفين 1.361<sup>15</sup> بلغ مجموع الوظائف الثابتة لموظفي الفئة الفنية 437 ووظيفة باستثناء 21 من المسؤولين المنتخبين و40 من موظفي اللغات؛ واستقر عدد جنسيات الموظفين عند 92. المزيد من التفاصيل موضحة في الملحق الخامس (2).

74. بلغ مجموع وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تضم موظفين من الفئة الفنية عدد 113 من 43 جنسية.

<sup>15</sup> عدد موظفي المحكمة الجنائية الدولية 1,361: الوظائف الثابتة (854)، المساعدة المؤقتة العامة المعتمدة (168)، التعيين قصير الأجل (37)، JPO (4)، المتدربين (48)، المهنيين الزائرين (14)، المقاولين الأفراد والاستشاريين (215)، والمسؤولون المنتخبون / القضاة (21).

75. ظل الاختلال تقريبا على حاله منذ عام 2016 من حيث التوزيع الإقليمي لموظفي الفئة الفنية، حيث شغل الأفرقة 16.5 في المائة والأسويون 7.1 في المائة والأوروبيون الشرقيون 10.3 في المائة ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي 7.6 في المائة والدول الغربية ودول أخرى بنسبة 58.7 في المائة. انظر الملحق الخامس (2). وأظهر التوزيع حسب الرتب العليا (D-1 و P-5 و P-4) عدم توازن بين المجموعات الإقليمية. انظر الملحق الخامس (3) للحصول على التفاصيل. وأوصت اللجنة بأن تضع المحكمة خطة طويلة الأجل للتخفيف التدريجي من اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي الإقليمي للموظفين الفنيين.

#### التوازن بين الجنسين

76. قدم تقرير إدارة الموارد البشرية للمحكمة بيانات مصنفة حسب البرنامج الرئيسي ومستوى الرتبة المهنية في 31 آذار/مارس 2021. وبشكل عام، شكلت الإناث والذكور 49.3 في المائة و 50.7 في المائة من الموظفين الفنيين، باستثناء المسؤولين المنتخبين وموظفي اللغات. إن العدد الكبير من الإناث اللواتي يشغلن رتب أدنى، أي P-1، P-2، P-3، يشكلن 77 في المائة من جميع الإناث العاملات في المحكمة، وهذا العدد يكاد يسد الفجوة بين الجنسين. وفي الرتب الفنية العليا، أي P-4، P-5، D-1، شكلت الإناث 32.8 في المائة من مجموع الرتب الفنية العليا. يوضح الملحق السادس توزيع الجنسين حسب البرنامج الرئيسي، والنسب المئوية حسب الصف.

77. استجابة للخلل الكبير في التوازن بين الجنسين، وافق رؤساء أجهزة المحكمة على إنشاء جهة تنسيق معنية بالمساواة بين الجنسين للمساعدة في تحسين وضع السياسات على نطاق المحكمة ومعالجة القضايا الجنسانية المتعلقة بظروف العمل في المحكمة. وأوصت اللجنة المحكمة بوضع جدول زمني طويل الأجل لتضييق الفجوة بين الجنسين بشكل تدريجي.

#### 3. استخدام المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة

78. لاحظت اللجنة، منذ دورتها الثالثة والثلاثين، مرارا وتكرارا بقلق استخدام عقود المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة على نطاق المحكمة، وحقيقة أن مواردها لم تُدرج في إخطارات صندوق الطوارئ باعتبارها احتياجات لا مفر منها أو غير متوقعة من الموارد البشرية وأنها مبررة أساسا على أنها نتيجة لزيادة عبء العمل. ومنذ ذلك الحين، شددت اللجنة على الحاجة إلى تبرير مناسب وأوصت بشدة بأن تتمتع المحكمة عن استخدام اتفاقات المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة في المستقبل.

79. لسوء الحظ، واصلت المحكمة ممارستها المتمثلة في استخدام المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة، حيث يوضح الجدول 4 التالي أن زيادة كبيرة في عقود المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة على نطاق المحكمة تتجلى خلال فترة السنوات الثلاث الماضية، ليس فقط في عدد العقود ولكن بشكل ملحوظ أكثر في عدد الأشهر.

الجدول 4: وظائف المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة ومدة العقود

ملخص الإجمالي	MP III		MP II		MP I		السنة	
	عدد الوظائف	عدد الأشهر	عدد الوظائف	عدد الأشهر	عدد الوظائف	عدد الأشهر		
عدد الوظائف	80	4	23	3	33	2	24	2016
عدد الأشهر	52	3	14	6	38	0	0	2017
عدد الوظائف	71	7	33	7	38	0	0	2018
عدد الأشهر	168	6	52	17	93	4	23	2019
عدد الوظائف	250	5	60	13	150	4	40	2020

80. لقد استمرت حالة التعيين بالنسبة للمساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة في عام 2021. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2021، تم استخدام 23 عقداً من عقود المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة على مستوى المحكمة. لم يتم وصف أي من هذه الحالات على أنها غير متوقعة أو لا مفر منها ولم يتم تضمينها في إخطار صندوق الطوارئ. واصلت المحكمة في العديد من القضايا تبرير التعيين في وظائف إضافية بسبب الزيادة المتوقعة في الأنشطة، وتعزيز القدرات وارتفاع مستوى الواجبات. تم الإبقاء على عدد من المناصب غير المعتمدة لأكثر من عامين كاملين متتاليين.

81. وشددت اللجنة على أن استخدام المحكمة للمساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة يقوض الانضباط في الميزانية وصلاحيات الجمعية، وذلك بعد مشورة اللجنة بعد فحصها الشامل للاقتراضات وعبء العمل.

82. أعربت اللجنة عن قلقها إزاء حقيقة أن الوضع فيما يتعلق باستخدام المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة لم يتغير، وأوصت بأن تتخذ إدارة المحكمة المسؤولة عن الاستخدام الحكيم للموارد البشرية جميع التدابير اللازمة لتحسين الوضع والامتثال عن استخدام المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة بما يتماشى مع الانضباط المالي والمتعلق بالميزانية. وطلبت اللجنة إعلامها بشأن مستجدات استخدام اتفاقات المساعدة المؤقتة غير المعتمدة في دورتها السابعة والثلاثين.

#### 4. التنقل

83. ولاحظت اللجنة حدوث انخفاض في عدد الموظفين الذين يستخدمون التنقل الأفقي أو الرأسي المؤقت، بينما ظل عدد الموظفين في الإجازة الخاصة بدون مرتب مستقر نسبياً.

84. نظرت اللجنة أيضاً في التغييرات المقترحة للقواعد واللوائح المالية من أجل السماح للمحكمة باستخدام الموارد بشكل أفضل وأكثر مرونة، ولا سيما من خلال السماح بالتعيين المؤقت للموظفين عبر الأجهزة، ورأت أن هناك ما يبرر إجراء مزيد من المناقشة وأن اللجنة ستواصل النظر في هذا البند خلال دورتها الثامنة والثلاثين.

#### 5. تكلفة الإجازة المرضية

85. وأحاطت اللجنة علماً بحقيقة أن المحكمة قد وضعت لوحة متابعة تحليلية للبيانات الخاصة بالإجازة المرضية، مما أدى إلى بعض الاستنتاجات الأولية، بينما ستواصل اللجنة رصد المسألة عن كثب.

#### 6. تحديث برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين

86. وأحاطت اللجنة علماً بطلب المحكمة إنشاء برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين على أساس دائم نظراً للنجاح الواضح في البرنامج وزيادة حجمه.

87. وأحاطت اللجنة علماً بأن عبء العمل الإضافي في قسم الموارد البشرية الناجم عن الجائحة في عام 2020 لم يسمح للمحكمة بإتمام هذه العملية، وبالتالي طلبت تمديد الموعد النهائي لتقديم التقرير، على أن يكون مصحوباً بمبادئ توجيهية جديدة وعينة من الاتفاق لتتضمن في دورتها السابعة والثلاثين.

#### 7. تحديث بشأن نقل الوظيفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المقر.

88. استعرضت اللجنة المعلومات التي قدمتها المحكمة فيما يتعلق بنقل وظيفة برتبة P-3 من مكتب ميداني في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المقر، ورأت أن زيادة عبء العمل في المقر تستحق الموارد البشرية الإضافية. لا تزال موافقة الجمعية على إعادة التوزيع معلقة، وبالتالي طلبت اللجنة مزيداً من المعلومات بشأن المساعدة المؤقتة العامة غير المعتمدة التي تؤدي واجبات ومسؤوليات منسق الشؤون الخارجية في دورتها السابعة والثلاثين من أجل توجيه التوصية بالإجراءات المناسبة للجمعية بشأن هذه المسألة.

#### 8. مقترح لإدخال فئة الموظفين الفنيين المحليين.

89. قدمت المحكمة إلى اللجنة اقتراحاً بشأن فئة الموظفين الفنيين المحليين ("NPO") المتعلقة بالعمليات الميدانية.

90. وذكرت المحكمة أن الموظف الفني المحلي موجود بالفعل في إطار الأمم المتحدة وتستخدمه بعض منظمات الأمم المتحدة لأداء عمل على المستوى المهني يتطلب معرفة وخبرة على الصعيد الوطني. سيوفر استحداث وظيفة الموظف الفني المحلي خياراً فيه مرونة وكفاءة وفعالية من حيث التكلفة لاختيار المرشحين لدعم العمليات الميدانية.

91. الموظفون الفنيون المحليون هم من رعايا البلد الذين سيعملون فيه وهم مقيدون محلياً ويؤدون وظائف داخل بلدانهم/مناطقهم الأصلية. هم من موظفي المحكمة ويخضعون لقواعدها ولوائحها. على وجه التحديد، يؤدون وظائف ذات طبيعة مهنية تتطلب معرفة محلية في الثقافة واللغة، من بين أمور أخرى. تطبق عليهم نفس المعايير الدولية للتوظيف من حيث المؤهلات والأداء.

92. سُنِّصَفَ وظائف الموظفين الفنيين المحليين على أساس المعايير السارية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية للوظائف في الفئات الفنية. وستدرج الوظائف في الميزانية ولن يكون لها أي تأثير على التمثيل الجغرافي.

93. طلبت المحكمة من اللجنة أن تنتظر بإيجابية في الاقتراح من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تطبيقه بعد انعقاد الجمعية. درست اللجنة الاقتراح وأخذت علماً بالجوانب الإيجابية لفئة الموظفين الفنيين المحليين على الرغم من عدم توفر تقديرات للوفورات المحتملة في التكاليف. وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أنه في حين أنها تعتقد أن ذلك يمثل سبيلاً للمضي قدماً في إدارة الموارد البشرية في المكاتب الميدانية، فإن بعض



الأسئلة لا تزال معلقة فيما يتعلق بالمسائل المالية والإدارية، أي تقديرات الوفورات المحتملة في التكاليف، وبالتالي فهي تتطلب مزيداً من المعلومات من المحكمة قبل التمكن من تقديم توصية محددة إلى الجمعية. ولذلك ستواصل مناقشة الاقتراح خلال دورتها السابعة والثلاثين.

#### د. المكاتب

##### 1. استكشاف الترتيبات البديلة لزيادة دمج برامج الصيانة واستبدال رأس المال في عقد واحد

94. نظرت اللجنة في "تقرير المحكمة عن تقييمها للترتيبات البديلة لمواصلة تكامل الصيانة واستبدال رأس المال" الذي طلبته اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين.

95. ويحدد التقرير الشروط المسبقة لمثل هذا النهج التكاملي:

96. تعتقد المحكمة أن القدرة التقنية والاقتصادية والخبرة للدخول في مثل هذا العقد موجودة في هولندا والأسواق الإقليمية الأوسع. يتطلب توزيع المخاطر في نهج دورة الحياة للمخاطر التشغيلية الأولية فترة تعاقدية طويلة تغطي جزءاً كبيراً من دورة حياة المبنى (20 إلى 30 عاماً) ويُنظر إليه على أنه قابل للتطبيق نظراً لنطاق العقد وقيمه المالية. ستكون هناك حاجة إلى مراقبة دقيقة لأداء المقاول، فضلاً عن التمويل المستسق والموثوق من خلال الميزانية السنوية. وفي هذا الصدد، شددت المحكمة مراراً وتكراراً خلال العرض على أن الالتزام الراسخ من جانب الدول الأطراف أمر أساسي. وكما يشير التقرير، فإن النهج التكاملي سيتطلب أيضاً تغييرات جوهرية في هيكل وحدة إدارة المرافق بالمحكمة.

97. وأحاطت اللجنة علماً بهذه الشروط المسبقة، مشيرة إلى أن الدراسة الاستقصائية التي أجرتها في عام 2019 الشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق ("INFM") أظهرت أن أياً من المنظمات الأخرى لم يكن لديها عقد صيانة ساري المفعول لأغراض وقائية وعملية و/أو خدمات الصيانة التصحيحية، والتي تشمل أيضاً استبدال رأس المال. لذلك يبدو أن مثل هذا العقد المتكامل هو ميدان جديد ويتطلب تحدياً خاصاً من جميع الجوانب.

98. تتميز مباني المحكمة بطابع شديد التعقيد وبالتالي فهي تشكل تحدياً رئيسياً لفريق إدارة المرافق. لذلك فإن الاستعانة بمصادر خارجية للمسؤوليات والمخاطر التشغيلية قد يكون معقولاً. ومع ذلك، فإن علاوات المخاطر والالتزامات المالية طويلة الأجل المطلوبة تثير تساؤلات حول الكفاءة وتأثيرها على الميزانية على المدى الطويل، على سبيل المثال.

99. إن النظر في ترتيبات بديلة لمواصلة دمج الصيانة واستبدال رأس المال سوف يستفيد بقوة من المشورة الخارجية. وقد أوصت اللجنة بمثل هذه الآلية في دورات سابقة، وحظيت أيضاً بدعم الجمعية في دورتها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة. وأحاطت كذلك علماً بتعريف "الملف الشخصي المثالي" الذي قدمته المحكمة لمثل هؤلاء الخبراء دون مقابل، وأعربت عن أملها في أن تكون الدول الأطراف في وضع يمكنها من ترشيح خبراء لهذا الغرض. يمكن أن تكون مشورة الخبراء الخارجيين هذه مفيدة أيضاً خلال دورة الحياة الكاملة للمباني.

##### 2. مفاوضات تخفيض سعر الفائدة على القرض

100. نظراً لسعر الفائدة السائد في الأسواق المالية الدولية والأزمة الاقتصادية وقيود الميزانية للعديد من الدول الأطراف، دعت اللجنة المحكمة والدول الأطراف إلى استكشاف إمكانية فتح مفاوضات مع الدولة المضيفة بهدف الحد من معدل الفائدة على القرض المقدم من الدولة المضيفة. لقد اتصلت المحكمة بوزارة خارجية الدولة المضيفة؛ ومع ذلك، أُبلغت بأن الدولة المضيفة "للأسف لا ترى فرصة للتفاوض بشأن سعر الفائدة الحالي". ولم يتم إبلاغ اللجنة بما إذا كانت أية دولة طرف قد اتصلت بالدولة المضيفة في هذا الصدد.

101. ورحبت اللجنة باستعداد سجل المحكمة "لفتح مفاوضات على الفور مع الدولة المضيفة عندما تظهر فرصة للتفاوض بشأن سعر الفائدة الحالي من وجهة نظر الدولة المضيفة".

#### ه. الصندوق الاستئماني للضحايا ("TFV")

##### 1. شركة تدقيق خارجية: الأهداف وتدقيق حسابات الشركاء المنفذين

102. أُبلغت اللجنة بوضع عملية الشراء فيما يتعلق بشركة التدقيق الخارجية للشركاء المنفذين، وأحاطت علماً بالعمل المنجز من أجل اختيار المزود المناسب.

103. وعلاوة على ذلك، رحبت اللجنة بالتشاور والدعم اللذين قدمتهما وحدة المشتريات ومكتب التدقيق الداخلي لضمان التقييم العادل لجميع البائعين.

104. ولاحظت اللجنة أن أهداف الصندوق الاستثماري للضحايا، التي يتعين على شركة التدقيق الخارجية تحقيقها، تتمثل في تمكين أمانة الصندوق من تدقيق تقارير أداء الشركاء المنفذين للصندوق وضمان المساءلة عن الموارد المستخدمة في تنفيذ برامج المساعدة ومكافآت التعويضات في جميع دول الوضع.

105. لذلك أوصت اللجنة بأن يضع الصندوق الاستثماري للضحايا إطاراً زمنياً للتجديد بالتعاقد مع شركة تدقيق خارجي لتكليف عملية مراجعة سنوية مستقلة وتقاسم عينه من التقرير مع اللجنة بما في ذلك الآثار المترتبة على الميزانية.

106. من بين الحلول الممكنة لمواءمة نهج التدقيق الخارجي عبر العدد المتزايد من الشركاء المنفذين للصندوق الاستثماري للضحايا، يجب على الصندوق أيضاً البحث عن حلول مثل طريقة تدقيق حسابات المجموعة على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية للتدقيق (ISA 600). أدركت اللجنة أن الصندوق الاستثماري للضحايا وشركائه المنفذين لا يشكلون مجموعة موحدة وبالتالي لا يمكن تنفيذ أحكام المعيار بشكل مباشر. اعتماداً على تكلفة حلول التدقيق الخارجي، يمكن إنشاء بيئة مراقبة قابلة للتطبيق مماثلة على النحو الموصوف في معيار المراجعة الدولي رقم 600، والتي ستشمل مدققاً مركزياً في لاهاي للإشراف والرقابة على المدققين المستقلين للشركاء المنفذين. قد يتطلب ذلك تعديلات على العقود المبرمة مع الشركاء المنفذين في الأقسام حيث يتم وصف أحكام التدقيق.

## 2. تحديث على نهج استخدام أموال المانحين لتكاليف البرامج العرضية ("IPC")

107. ولاحظت اللجنة أن الصندوق الاستثماري للضحايا يحافظ على مخصصات التصنيف الدولي للبراءات من حصة المصادر الأخرى من موارده من خارج الميزانية ويدعم أنشطة الاكتفاء الذاتي. وعلاوة على ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها من أنه لا ينبغي النظر إلى الموارد الأخرى على أنها آلية لتخفيف الضغط على أمانة ميزانية الصندوق بشأن الأنشطة المتعلقة بالبرنامج، وبالتالي ينبغي تحديد العلاقة بين الميزانية العادية للصندوق ومخصصات التصنيف الدولي للبراءات بوضوح. يجب التخطيط لتوفير تكاليف البرامج العرضية لتشكيل جزء من إدارة الصندوق الشاملة وسياسة الاستثمار مع قواعد الاستخدام لتجنب الازدواجية، والاستثمار المرتبط بالبرنامج لتحسين الطرق التي يستفيد بها الضحايا من مكافآت التعويضات وأنشطة الدعم مع المخصصات التي أوصت بها الأمانة والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الصندوق الاستثماري للضحايا.

108. أوصت اللجنة بأن يقوم الصندوق بتحديد ومزامنة الأنشطة الأخرى الممولة من التصنيف الدولي للبراءات والتي تتعلق بالاحتياجات غير العادية في مجال إجراءات التحقق من الضحايا لأغراض التعويضات من أجل جذب الموارد من الجهات المانحة الخاصة والعامة وأنشطة الرؤية ذات الصلة، وكذلك التعويضات الإضافية للخدمات، وتقديم تقرير إلى الدورة السابعة والثلاثين.

## و. مسائل التدقيق

### 1. مذكرة المدقق الخارجي حول ورشة عمل الرقابة على الحوكمة

109. في 7 كانون الأول/ديسمبر 2019، وفي دورتها الثامنة عشرة، طلبت الجمعية "من مدقق الحسابات الخارجي إجراء تقييم لهيئات الرقابة التابعة للمحكمة كجزء من عملها في عام 2020، ليحل محل تدقيق الأداء والتوصية بالإجراءات الممكنة بشأن هذه الهيئات مع الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة ككل". قدم المدقق الخارجي "مذكرة لورشة العمل حول إشراف حوكمة المحكمة الجنائية الدولية". وأبلغت اللجنة بأنه لا توجد خطط لإطلاع المدقق الخارجي على التقرير؛ ومع ذلك، قُدمت المذكرة إلى اللجنة للنظر فيها وللأسئلة التي يتعين الإجابة عليها قبل عقد ورشة العمل. درست اللجنة مذكرة المدقق الخارجي باهتمام كبير وناقشت القضايا ذات الصلة المباشرة باختصاصاتها.

110. عُقدت ورشة العمل في الفترة من 24 إلى 25 أيار/مايو 2021 في لاهاي. حيث شارك الرئيس ونائب الرئيس والأمين التنفيذي للجنة بشكل فعلي وشخصي فيها. تم إرسال الأفكار المتعلقة بالملاحظة الواردة في الملحق الثالث بهذا التقرير كتابةً إلى منظم اجتماعات المدقق الخارجي مع طلب إرفاقها بتقرير مدقق الحسابات الخارجي الذي سيقدم إلى الجمعية العمومية.

111. وتشير هذه المناقشات بشكل خاص إلى أهمية تكون اللجنة من الخبراء المنتخبين الذين يعملون على أساس مستقل، وأهمية مساعدة الأمين التنفيذي للجنة في عملها باعتبارها جزءاً إدارياً من أمانة الجمعية

ولكنه يقدم تقاريره مباشرة إلى اللجنة من خلال رئيسها. كما تم الإعراب عن الانفتاح على مزيد من الاتصالات مع ميسر الميزانية والدول الأطراف.

## ز - مسائل أخرى

### 1. تحديث بشأن إنشاء الآلية البديلة لتسوية النزاعات

112. وأشارت اللجنة إلى أن المحكمة عيّنت خبيراً مستقلاً في عام 2019 لإجراء تقييم لنظام إدارة النزاعات الداخلية وتقديم رأي استشاري بشأن إمكانية إنشاء آلية غير رسمية.

113. في دورتها الخامسة والثلاثين، أبلغت اللجنة بأن تقرير الخبير عن "تسوية النزاعات غير الرسمية في المحكمة الجنائية الدولية" قد تمت مشاركته مع مراجعة الخبراء المستقلين ("IER") للمحكمة في ضوء ولايتها، والتي اشتملت على النظر في إجراءات التظلم الداخلية. وكانت اللجنة قد أوصت بإبلاغها في دورتها السادسة والثلاثين بنتائج نظر المحكمة في توصيات مراجعة الخبراء المستقلين، بما في ذلك الآثار المالية المحتملة لإنشاء آلية غير رسمية لتسوية النزاعات.

114. لاحظت اللجنة أن تقرير مراجعة الخبراء المستقلين قد صدر في 30 أيلول/سبتمبر 2020 وقدمت المحكمة ردها الموحد على توصيات مراجعة الخبراء المستقلين الواردة في الوثيقة المعنونة "الرد العام للمحكمة الجنائية الدولية على مراجعة الخبراء المستقلين التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي" الصادرة في 15 نيسان/أبريل 2021.

115. لدى انعقاد جلسة اللجنة، لم تكن هناك نتيجة فيما يتعلق بتوصيات مراجعة الخبراء المستقلين بشأن إنشاء آلية بديلة للنزاعات في المحكمة. ومع ذلك، فقد تم تقديم "تقرير المحكمة عن نتيجة نظرها في توصيات مراجعة الخبراء المستقلين بما في ذلك الآثار المالية المحتملة لإنشاء آلية غير رسمية لتسوية النزاعات" إلى اللجنة من أجل إجراء اعتبارات أولية بشأن الآثار المالية المحتملة لإنشاء مثل هذه الآلية.

116. ولاحظت اللجنة إمكانية وجود نماذج مختلفة:

أ. تعيين أمين للمظالم كوظيفة ثابتة لعدة سنوات برتبة P-5 : تبلغ التكلفة حوالي 185.2 ألف يورو في السنة وتكون التكلفة متكررة ؛

ب. أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة، الذي يتطلب النظر في تكاليفه، تعديلاً دقيقاً للإطار القانوني للمحكمة ؛ بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤخذ عدة عوامل في الاعتبار لهذه الطريقة من أجل تقييم الأثر المالي على ميزانية المحكمة؛

ج. تعيين استشاري فردي بتكلفة تقدر بـ 144 ألف يورو في السنة. سيغطي المبلغ 120 يوم عمل من الخدمات الاستشارية. ومع ذلك، سيتم تحديد أيام الخدمة من خلال تقييم العدد المحتمل للحالات. سيتمكن هذا الخيار للمحكمة من تلبية توصية مراجعة الخبراء المستقلين بأن يكون أمين المظالم "طرفاً خارجياً حقيقياً".

117. ولاحظت اللجنة أن المعلومات ذات الصلة بالآلية البديلة لتسوية النزاعات ليست كلها متاحة لها للتعبير عن رأيها، وأوصت بتزويدها بأخر المستجدات في دورتها السابعة والثلاثين.

### 2. توصيات مراجعة الخبراء المستقلين وآلية المراجعة

118. لاحظت اللجنة أن تقرير مراجعة الخبراء المستقلين "مراجعة الخبراء المستقلين للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي" تم توزيعه في 09 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويتضمن التقرير 384 توصية، قصيرة وطويلة المدى، بدرجات متفاوتة من التعقيد والحاجة العاجلة للتنفيذ.

119. تود اللجنة أن تعرب عن تقديرها لرئيس الجمعية الذي ساعد اللجنة في المشاركة في عملية آلية المراجعة. وأكدت اللجنة للرئيس أنها ستكون على استعداد لإجراء أية مشاورات في إطار ولايتها في مجالات الميزانية والتمويل والإدارة والتي من شأنها مساعدة الدول الأطراف في هذه العملية.

120. وتمكنت اللجنة من إبداء تعليقاتها على التوصيات الخمس عشرة الأكثر صلة بالموضوع والأكثر أهمية إلى اللجنة حيث أن لها أثراً مالياً وإدارياً وعلى الميزانية كما هو موضح في الملحق الرابع.

### 3. بنود جدول الأعمال الموجلة للدورات المقبلة

121. استعرضت اللجنة قائمة بنود جدول الأعمال، التي كان من المقرر أصلاً النظر فيها في دورتها السادسة والثلاثين، ولكن بسبب القيود الزمنية للجلسة المعقودة عن بعد باعتبارها قيوداً أمنياً فرضته جائحة

كورونا، فقد تم تأجيلها. وترد قائمة بهذه العناصر في الملحق الثاني بهذا التقرير. وقررت اللجنة أن البنود المؤجلة سيتم تناولها، قدر المستطاع، في دورتها السابعة والثلاثين. واعتبرت اللجنة أن هذا لن يكون ممكناً إلا إذا تحسن الوضع بدرجة كافية للسماح بعقد اجتماع شخصي في لاهاي.

#### 4. الدورات المقبلة للجنة

122. من المقرر<sup>16</sup> عقد الدورة السابعة والثلاثين للجنة في الفترة من 6 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2021 في لاهاي. ستبقي اللجنة الوضع قيد المراجعة في ضوء التطورات المتعلقة بجائحة كورونا.

\*\*\*

### المرفق الأول: حالة الاشتراكات حتى 31 آذار/ مارس 2021

تاريخ آخر دفعة مستلمة	حالة حساب الدولة الطرف	المجموع الكلي المستحق / جميع الصناديق	إجمالي الحساب العام غير المسدد	عام 2021			السنوات السابقة			الدولة الطرف		
				مجموع المساهمات غير المسددة	إجمالي المساهمات المقررة	مساهمات الدولة المضيفة المقررة في القرض الإجمالي	المساهمات العادية المقررة	إجمالي المساهمات غير المسددة	مساهمات قرض الدولة المضيفة غير المسددة		المساهمات العادية غير المسددة	
27/05/2020	متأخر	15,173	15,173	15,173	15,173	706	14,467	-	-	-	أفغانستان	1
01/03/2021	سدد بالكامل	-	-	-	21,267	-	21,267	-	-	-	ألبانيا	2

<sup>16</sup> الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة عشرة ... 2020 (ICC-ASP / 19/20)، المجلد I، الجزء الأول، القسم ب، الفقرة 40 وملف 6، المرفق الأول، الفقرة 19 (أ).

تاريخ آخر دفعة مستلمة	حالة حساب الدولة الطرف	المجموع الكلي المستحق / جميع الصناديق	إجمالي الحساب العام غير المسدد	عام 2021				السنوات السابقة			الدولة الطرف	
				مجموع المساهمات غير المسددة	إجمالي المساهمات المقررة	مساهمات الدولة المضيفة المقررة في القرض الإجمالي	المساهمات العادية المقررة	إجمالي المساهمات غير المسددة	مساهمات قرض الدولة المضيفة غير المسددة	المساهمات العادية غير المسددة		
27/04/2020	متأخر	13,310	13,310	13,310	13,310	-	13,310	-	-	-	أندورا	3
01/10/2016	غير مؤهل للتصويت	33,394	33,394	5,539	5,539	186	5,353	27,855	558	27,297	أنغيوا وبربودا	4
22/02/2021	عليها متأخرات	6,094,879	6,094,879	2,425,169	2,425,169	-	2,425,169	3,669,710	-	3,669,710	الأرجنتين	5
08/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	5,857,557	-	5,857,557	-	-	-	أستراليا	6
11/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	1,907,777	113,387	1,794,390	-	-	-	التمسا	7
18/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	15,360	893	14,467	-	-	-	بنغلاديش	8
06/03/2020	متأخر	18,518	18,518	18,518	18,518	-	18,518	-	-	-	بربادوس	9
09/12/2020	سدد بالكامل	-	-	-	2,317,843	141,803	2,176,040	-	-	-	بلجيكا	10
15/11/2019	عليها متأخرات	5,503	5,503	2,747	2,747	143	2,604	2,756	143	2,613	بليز	11
25/03/2021	سدد بالكامل	-	-	-	8,387	430	7,957	-	-	-	بنين	12
16/09/2020	عليها متأخرات	84,915	84,915	42,389	42,389	-	42,389	42,526	-	42,526	بوليفيا (دولة) متعددة القوميات (البوسنة والهرسك)	13
25/02/2021	سدد بالكامل	-	-	-	31,828	-	31,828	-	-	-	بوتسوانا	14
08/02/2021	سدد بالكامل	-	-	-	39,306	2,269	37,037	-	-	-	البرازيل	15
08/02/2021	عليها متأخرات	24,054,755	24,054,755	8,230,575	8,230,575	416,882	7,813,693	15,824,180	416,882	15,407,298	بلغاريا	16
29/01/2020	متأخر	128,639	128,639	128,639	128,639	6,679	121,960	-	-	-	بوركينافاسو	17
14/04/2020	عليها متأخرات	11,470	11,470	8,122	8,122	165	7,957	3,348	-	3,348	كابو فيردي	18
09/10/2020	عليها متأخرات	4,383	4,383	2,747	2,747	143	2,604	1,636	-	1,636	كمبوديا	19
18/03/2021	سدد بالكامل	-	-	-	14,908	441	14,467	-	-	-	كندا	20
31/12/2020	سدد بالكامل	-	-	-	7,246,426	-	7,246,426	-	-	-	جمهورية أفريقيا الوسطى	21
09/12/2014	غير مؤهل للتصويت	16,568	16,560	2,747	2,747	143	2,604	13,813	629	13,184	تشاد	22
05/10/2020	متأخر	10,715	10,715	10,715	10,715	154	10,561	-	-	-	تنزانيا	23
20/11/2020	متأخر	1,078,689	1,078,689	1,078,689	1,078,689	-	1,078,689	-	-	-	كولومبيا	24
31/03/2020	عليها متأخرات	809,462	809,462	763,299	763,299	-	763,299	46,163	-	46,163	جزر القمر	25
لا يوجد دفعات	غير مؤهل للتصويت	30,257	30,203	2,747	2,747	143	2,604	27,456	657	26,799	الكونغو	26
01/06/2011	غير مؤهل للتصويت	128,074	127,666	16,620	16,620	706	15,914	111,046	3,244	107,802	جزر كوك	27
20/05/2020	متأخر	2,745	2,745	2,745	2,747	143	2,604	-	-	-	كوستاريكا	28
12/03/2021	سدد بالكامل	-	-	-	164,350	-	164,350	-	-	-	كوت ديفوار	29
24/09/2019	عليها متأخرات	60,765	60,765	35,995	35,995	1,563	34,432	24,770	-	24,770	كرواتيا	30
21/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	222,036	17,901	204,135	-	-	-	قبرص	31
12/02/2020	متأخر	95,485	95,485	95,485	95,485	-	95,485	-	-	-	التشيك	32
13/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	824,352	-	824,352	-	-	-	جمهورية الكونغو الديمقراطية	33
28/12/2020	متأخر	14,499	14,499	14,499	14,499	32	14,467	-	-	-	الدنمارك	34
20/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	1,468,440	-	1,468,440	-	-	-	جيبوتي	35
12/08/2020	سدد بالكامل	-	-	-	2,747	143	2,604	-	-	-	دومينيكا	36
29/04/2020	متأخر	2,747	2,747	2,747	2,747	143	2,604	-	-	-	جمهورية الدومينيكان	37
14/12/2020	عليها متأخرات	149,602	149,602	146,870	146,870	6,392	140,478	2,732	-	2,732	الإكوادور	38
30/01/2020	عليها متأخرات	424,868	424,868	212,092	212,092	-	212,092	212,776	-	212,776	السلفادور	39
15/05/2020	متأخر	36,093	31,009	31,009	31,828	-	31,828	-	-	-	إستونيا	40
08/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	103,442	-	103,442	-	-	-	فجي	41
08/01/2021	متأخر	7,173	7,173	7,173	8,387	430	7,957	-	-	-	فلندا	42
19/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	1,115,870	-	1,115,870	-	-	-	فرنسا	43
09/06/2020	متأخر	12,528,181	12,528,181	12,528,181	12,528,471	794,694	11,733,777	-	-	-	الجابون	44
05/08/2019	عليها متأخرات	83,285	83,285	41,578	41,578	1,793	39,785	41,707	1,793	39,914	غامبيا	45
19/11/2020	متأخر	2,747	2,747	2,747	2,747	143	2,604	-	-	-	جورجيا	46
24/02/2021	سدد بالكامل	-	-	-	21,267	-	21,267	-	-	-		47

تاريخ آخر دفعة مستلمة	حالة حساب الدولة الطرف	المجموع الكلي المستحق / جميع الصناديق	إجمالي الحساب العام غير المسدد	عام 2021			السنوات السابقة			الدولة الطرف		
				مجموع المساهمات غير المسددة	إجمالي المساهمات المقررة	مساهمات الدولة المضيفة المقررة في القرض الإجمالي	المساهمات العادية المقررة	إجمالي المساهمات غير المسددة	مساهمات قرض الدولة المضيفة غير المسددة		المساهمات العادية غير المسددة	
15/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	16,141,556	-	16,141,556	-	-	-	ألمانيا	48
18/01/2021	عليها متأخرات	43,589	43,589	41,771	41,771	1,986	39,785	1,818	-	1,818	غانا	49
29/06/2020	متأخر	970,038	970,038	970,038	970,038	-	970,038	-	-	-	اليونان	50
20/05/2020	متأخر	2,747	2,747	2,747	2,747	143	2,604	-	-	-	غرينادا	51
31/12/2020	عليها متأخرات	99,997	99,997	99,321	99,321	3,836	95,485	676	-	676	غواتيمالا	52
20/04/2015	غير مؤهل للتصويت	49,077	48,859	8,100	8,100	143	7,957	40,759	657	40,102	غينيا	53
20/03/2019	متأخر	1,938	1,938	1,938	5,496	143	5,353	-	-	-	غيانا	54
07/12/2020	عليها متأخرات	25,044	25,044	25,007	25,007	1,136	23,871	37	-	37	هندوراس	55
28/12/2020	سدد بالكامل	-	-	-	551,588	5,589	545,999	-	-	-	هنغاريا	56
27/01/2020	متأخر	74,218	74,218	74,218	74,218	-	74,218	-	-	-	أيسلندا	57
21/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	983,348	-	983,348	-	-	-	أيرلندا	58
12/02/2021	سدد بالكامل	-	-	-	8,765,213	-	8,765,213	-	-	-	إيطاليا	59
15/01/2021	متأخر	13,976,927	13,976,927	13,976,927	24,237,845	1,538,944	22,698,901	-	-	-	اليابان	60
24/09/2020	متأخر	55,699	55,699	55,699	55,699	-	55,699	-	-	-	الأردن	61
14/08/2020	متأخر	65,507	65,507	65,507	65,507	1,850	63,657	-	-	-	كينيا	62
30/03/2020	متأخر	2,989	2,604	2,604	2,604	-	2,604	-	-	-	كيريباتي	63
05/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	124,564	-	124,564	-	-	-	لاتفيا	64
08/02/2019	عليها متأخرات	2,915	2,915	2,747	2,747	143	2,604	168	-	168	ليسوتو	65
30/05/2016	غير مؤهل للتصويت	13,507	13,507	2,747	2,747	143	2,604	10,760	548	10,212	ليبيريا	66
15/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	23,871	-	23,871	-	-	-	ليختنشتاين	67
23/02/2021	سدد بالكامل	-	-	-	188,221	-	188,221	-	-	-	ليتوانيا	68
18/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	177,515	-	177,515	-	-	-	لوكسمبورغ	69
18/01/2021	متأخر	10,991	10,991	10,991	10,991	430	10,561	-	-	-	مدغشقر	70
01/06/2020	متأخر	5,640	5,640	5,640	5,640	287	5,353	-	-	-	ملاوي	71
28/12/2020	سدد بالكامل	-	-	-	10,704	143	10,561	-	-	-	جزر المالديف	72
29/06/2020	متأخر	11,135	11,135	11,135	11,135	574	10,561	-	-	-	مالي	73
20/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	44,994	-	44,994	-	-	-	مالطا	74
05/12/2019	عليها متأخرات	5,483	5,483	2,747	2,747	143	2,604	2,736	123	2,613	جزر مارشال	75
03/02/2020	متأخر	29,224	29,224	29,224	29,224	-	29,224	-	-	-	موريشيوس	76
15/01/2021	متأخر	3,424,286	3,424,286	3,424,286	3,424,431	-	3,424,431	-	-	-	المكسيك	77
27/01/2020	متأخر	13,310	13,310	13,310	13,310	-	13,310	-	-	-	منغوليا	78
06/02/2020	متأخر	10,561	10,561	10,561	10,561	-	10,561	-	-	-	الجيل الأسود	79
29/05/2020	متأخر	23,871	23,871	23,871	23,871	-	23,871	-	-	-	ناميبيا	80
16/04/2020	متأخر	178	178	178	2,747	143	2,604	-	-	-	ناورو	81
13/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	3,594,134	-	3,594,134	-	-	-	هولندا	82
23/12/2020	سدد بالكامل	-	-	-	807,209	35,952	771,257	-	-	-	نيوزيلاندا	83
15/02/2021	متأخر	5,518	5,518	5,518	5,640	287	5,353	-	-	-	النيجر	84
09/06/2020	عليها متأخرات	2,025,065	2,025,065	675,391	675,391	12,785	662,606	1,349,674	23,324	1,326,350	نيجيريا	85
14/10/2020	متأخر	19,654	19,654	19,654	19,654	1,136	18,518	-	-	-	مقدونيا الشمالية	86
25/02/2020	متأخر	2,119,441	2,119,441	2,119,441	2,119,441	120,916	1,998,525	-	-	-	التروبيج	87
23/11/2020	عليها متأخرات	121,021	121,021	119,960	119,960	749	119,211	1,061	-	1,061	بنما	88
16/09/2019	عليها متأخرات	103,738	103,738	43,812	43,812	1,423	42,389	59,926	1,423	58,503	باراغواي	89
10/02/2020	عليها متأخرات	853,722	853,722	419,538	419,538	16,621	402,917	434,184	16,621	417,563	بيرو	90
30/12/2020	مسدد بالكامل	-	-	-	2,125,694	-	2,125,694	-	-	-	بولندا	91

تاريخ آخر دفعة مستلمة	حالة حساب الدولة الطرف	المجموع الكلي المستحق / جميع الصناديق	إجمالي الحساب العام غير المسدد	عام 2021				السنوات السابقة			الدولة الطرف	
				مجموع المساهمات غير المسددة	إجمالي المساهمات المقررة	مساهمات الدولة المضيفة المقررة في القرض الإجمالي	المساهمات العادية المقررة	إجمالي المساهمات غير المسددة	مساهمات قرض الدولة المضيفة غير المسددة	المساهمات العادية غير المسددة		
04/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	927,649	-	927,649	-	-	-	البرتغال	92
31/01/2020	متأخر	6,239,369	6,239,369	6,239,369	6,239,369	230,628	6,008,741	-	-	-	جمهورية كوريا	93
13/05/2020	متأخر	7,957	7,957	7,957	7,957	-	7,957	-	-	-	جمهورية مولدوفا	94
21/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	524,732	-	524,732	-	-	-	رومانيا	95
12/02/2021	عليها متأخرات	8,238	8,238	2,747	2,747	143	2,604	5,491	276	5,215	سانت كيتس ونيفيس	96
18/03/2020	متأخر	2,747	2,747	2,747	2,747	143	2,604	-	-	-	القدسية لوسيا	97
04/06/2020	متأخر	2,747	2,747	2,747	2,747	143	2,604	-	-	-	سانت فنسنت وجزر غرينادين	98
07/02/2020	متأخر	2,586	2,586	2,586	2,604	-	2,604	-	-	-	ساموا	99
18/02/2021	سدد بالكامل	-	-	-	5,353	-	5,353	-	-	-	سان مارينو	100
01/09/2020	عليها متأخرات	15,404	15,404	15,317	15,317	850	14,467	87	-	87	السنغال	101
10/02/2020	متأخر	74,218	74,218	74,218	74,218	-	74,218	-	-	-	صربيا	102
02/10/2020	متأخر	5,496	5,496	5,496	5,496	143	5,353	-	-	-	سيشيل	103
05/06/2020	متأخر	2,747	2,747	2,747	2,747	143	2,604	-	-	-	سيررا ليون	104
23/12/2020	سدد بالكامل	-	-	-	405,521	-	405,521	-	-	-	سلوفاكيا	105
27/01/2021	سدد بالكامل	-	-	-	201,386	-	201,386	-	-	-	سلوفينيا	106
16/03/2021	سدد بالكامل	-	-	-	720,910	-	720,910	-	-	-	جنوب أفريقيا	107
30/03/2020	متأخر	5,687,854	5,687,854	5,687,854	5,687,999	-	5,687,999	-	-	-	إسبانيا	108
04/08/2020	متأخر	21,973	21,973	21,973	21,973	706	21,267	-	-	-	دولة فلسطين	109
02/12/2020	غير مؤهل للتصويت	56,397	56,397	13,751	13,751	441	13,310	42,646	1,322	41,324	سورينام	110
23/03/2021	سدد بالكامل	-	-	-	2,401,297	-	2,401,297	-	-	-	السويد	111
08/02/2021	سدد بالكامل	-	-	-	3,050,739	-	3,050,739	-	-	-	سويسرا	112
31/03/2021	متأخر	430	430	430	10,991	430	10,561	-	-	-	طاجيكستان	113
23/02/2021	سدد بالكامل	-	-	-	5,353	-	5,353	-	-	-	تيمور ليشتي	114
30/09/2020	متأخر	93,354	93,354	93,354	106,046	-	106,046	-	-	-	ترينداد وتوباغو	115
25/01/2021	متأخر	71,373	71,373	71,373	71,373	5,112	66,261	-	-	-	تونس	116
19/10/2020	عليها متأخرات	17,378	17,378	15,317	15,317	850	14,467	2,061	-	2,061	أوغندا	117
29/01/2021	متأخر	9,078,540	9,078,540	9,078,540	12,104,865	-	12,104,865	-	-	-	المملكة المتحدة	118
10/01/2020	عليها متأخرات	30,767	30,767	15,360	15,360	893	14,467	15,407	893	14,514	جمهورية تنزانيا المتحدة	119
08/11/2019	عليها متأخرات	461,964	461,964	230,610	230,610	-	230,610	231,354	-	231,354	أوروغواي	120
11/11/2019	عليها متأخرات	5,503	5,503	2,747	2,747	143	2,604	2,756	143	2,613	فانواتو	121
26/11/2018	غير مؤهل للتصويت	12,816,996	12,816,996	2,018,603	2,018,603	89,087	1,929,516	10,798,393	409,205	10,389,188	فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	122
29/06/2015	غير مؤهل للتصويت	90,262	90,225	15,317	15,317	850	14,467	74,908	3,735	71,173	زامبيا	123
				138	(16)	154	تقريب الفروقات					
		104,908,224	104,902,030	71,774,654	148,258,884	3,584,984	144,673,900	33,127,376	882,176	32,245,200		

ملحوظات:

جميع المبالغ باليورو.

(1) فيما يتعلق بالمبالغ غير المسددة للاشتراكات المقررة لـ (i) صندوق الطوارئ؛ و (ii) المكاتب الدائمة للدول الأطراف الجديدة التي انضمت إلى المحكمة بعد عام 2015.

## المرفق الثاني: قائمة بنود جدول الأعمال المؤجلة

- i. المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية الأخرى
- أ. نسب التكلفة تغطي 2019 و 2020؛<sup>17</sup>
- ب. تحديث الالتزامات غير المصفاة حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020، وطلبات الشراء المفتوحة ومطالبات السفر؛<sup>18</sup>
- ج. تحديث عن تكلفة المساعدة القانونية.<sup>19</sup>
- ii. الإصلاح المؤسسي والشؤون الإدارية
- أ. تحديث بشأن تنفيذ الخطط الاستراتيجية للمحكمة ومكتب المدعي العام وسجل المحكمة.<sup>20</sup>
- iii. مسائل التدقيق
- أ. تقرير مرحلي عن أداء مكتب التدقيق الداخلي للحسابات؛<sup>21</sup>
- ب. تحديث لحالة توصيات لجنة التدقيق للمدقق الخارجي.<sup>22</sup>
- iv. أشياء أخرى
- أ. تحديث لجميع القضايا المتعلقة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومجلس الاستئناف الداخلي.<sup>23</sup>

\*\*\*

<sup>17</sup> الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة عشرة ... 2020 (ICC-ASP / 19/20) ، المجلد II ، الجزء ب-2 ، الفقرة 26.

<sup>18</sup> المرجع نفسه ، الفقرة 203.

<sup>19</sup> القرار ICC ASP / 11 / Res.1.

<sup>20</sup> ICC-ASP / 18 / Res.1 ، القسم ي ، الفقرة 6.

<sup>21</sup> الوثائق الرسمية ... الدورة التاسعة عشرة ... 2020 (ICC-ASP / 19/20) ، المجلد II ، الجزء ب-2 ، الفقرة 216.

<sup>22</sup> المرجع نفسه ، الفقرة 227.

<sup>23</sup> المرجع نفسه ، الفقرة 236.



## الملحق الثالث: تأملات اللجنة بشأن الأسئلة العشرة التي أثارها المدقق الخارجي

### لجنة الميزانية والتمويل

الأمانة العامة  
لاهاي، 23 أيار/مايو 2021

المرجع: ASP / CBF / 2021/019

السيد ميشيل كاموين  
مدير التدقيق الخارجي لغرفة التجارة الدولية  
المحكمة العليا للحسابات  
13 شارع كاميون - 75100 باريس سيدكس 01  
فرنسا

عزيزي السيد كاموين ،

إنني أشير إلى وثيقة العمل المنقحة "مذكرة لورشة العمل حول رقابة حوكمة المحكمة الجنائية الدولية" ("المذكرة") التي تم استلامها في 18 أيار/مايو 2021.

#### أ) الخلفية

في 7 كانون الأول/ديسمبر 2019، وفي دورتها الثامنة عشرة، طلبت جمعية الدول الأطراف ما يلي: "يقوم مدقق الحسابات الخارجي بإجراء تقييم لهيئات الرقابة التابعة للمحكمة كجزء من عملها في عام 2020، لتحل محل مراجعة الأداء، والتوصية بإمكانية الإجراءات المتعلقة بولايات كل منها والتسلسل الإداري، مع الاحترام الكامل لاستقلال المحكمة ككل ؛ ... " 24.

درست لجنة الميزانية والمالية ("CBF") مذكرتك باهتمام كبير، وسأفكر في الأسئلة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بولايتها.

#### ب) إجابات على الأسئلة المتعلقة مباشرة باختصاصات لجنة الميزانية والمالية:

**السؤال 3:** هل يتفق المشاركون مع وصف العلاقات الحالية بين جمعية الدول الأطراف وآلية مراقبة حوكمة المحكمة الجنائية الدولية وافتقارهم إلى الشفافية تجاه الدول الأطراف؟

#### الكفافية والشفافية تجاه الدول الأطراف

ويثبت التعاون بين لجنة الميزانية والمالية والدول الأطراف من ناحية ودور وأنشطة الأمين التنفيذي من ناحية أخرى أن النظام الحالي المعمول به يعمل بفعالية وشفافية.

#### دور الأمين التنفيذي:

من أجل تقديم المزيد من المشورة الاستراتيجية إلى الجمعية، تم في عام 2011 إنشاء منصب "الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية" لتزويد الجمعية بالمساعدة التقنية والإدارية التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة الميزانية والمالية.

في عام 2019،<sup>26</sup> وافق المؤتمر على تعديلات القواعد الإجرائية للجنة الميزانية والمالية، حيث شددت الجمعية، مرة أخرى، على أن يقدم الأمين التنفيذي تقارير عن المسائل الجوهرية والتقنية مباشرة إلى رئيس لجنة الميزانية والمالية. لذلك، فإن قرار الجمعية العامة المذكور أعلاه يحدد بوضوح التسلسل الإداري. هناك فصل واضح بين واجبات الأمانة العامة للجمعية وتلك الخاصة بالأمين التنفيذي وموظفيه للهيئات الفنية الفرعية للجمعية، وهي بنية تعمل بشكل جيد. من أجل الحفاظ على أفضل ظروف

<sup>24</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، لاهاي، 7-2 كانون أول/ديسمبر 2019 (ICC-ASP / 18/20)، المجلد I، الجزء الثالث، I، Res.1 / ICC-ASP / 18 / Res.1، القسم الأول، الفقرة 6.

<sup>25</sup> الوثائق الرسمية للجمعية ... الدورة العاشرة ... 2011 (ICC-ASP / 10/20)، المجلد II، الجزء ب-2، الفقرة 122.

<sup>26</sup> ICC-ASP/18/Res.1.

العمل للهيئات الفنية الفرعية، فإن هذا الاستقلال عن الأمانة مهم للغاية. بالإضافة إلى ذلك، من أجل التشغيل السلس والمتسق، تحتاج الهيئات الفرعية التقنية إلى موارد كافية من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليها من قبل الجمعية.

#### التعاون: لجنة الميزانية والمالية - الدول الأطراف / ميسر الميزانية

تتمتع لجنة الميزانية والمالية وميسر الميزانية بعلاقة تعاونية وفعالة منذ عدة سنوات. تدعو لجنة الميزانية والمالية ميسر الميزانية إلى جلساتها لمناقشة القضايا والاهتمامات التي لدى بعض الدول الأطراف لكي تنظر فيها لجنة الميزانية والمالية في دوراتها. كمثال على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالاتصال والشفافية، في اليوم الأول من دورة الخريف، التقى أعضاء لجنة الميزانية والمالية مع فريق لاهاي العامل في مقر السفارة الألمانية لمناقشة مخاوف الدول فيما يتعلق بالميزانية المقترحة التي تقدمها المحكمة. تُعقد جلسة إحاطة من قبل رئيس لجنة الميزانية والمالية عند الانتهاء من جلسة الخريف من أجل إطلاع الدول الأطراف على نتائج الدورة. بعد أسابيع قليلة من جلسة الإحاطة، يتم إصدار تقرير وإطلاع الدول الأطراف عليه. وأثناء انعقاد الجمعية، يخاطب رئيس لجنة الميزانية والمالية الجمعية بشأن نتائج دورتي لجنة الميزانية والمالية. خلال العام، قد يتم الاتصال بين ميسر الميزانية ورئيس لجنة الميزانية والمالية بشأن قضايا مختلفة لا سيما تلك المتعلقة بعملية إعداد الميزانية.

**السؤال رقم 5:** هل يوافق المشاركون على أنه ينبغي تنفيذ خط إبلاغ واحد مباشر لدى أمانة جمعية الدول الأطراف بشأن متابعة أنشطة الجمعية، ولجنة الميزانية والمالية، ولجنة التدقيق؟

كما هو موضح في الرد على السؤال 3 أعلاه، سمح إنشاء منصب الأمين التنفيذي بتقديم الخدمات الحصرية للجنة الميزانية والمالية من خلال تعيين شخص واحد مسؤول عن جميع المسائل المتعلقة باللجنة. أدى ذلك إلى زيادة قدرة وجود الخدمة الإجمالية. في عام 2014، تم إنشاء البرنامج 4500 "لجنة الميزانية والمالية" في إطار البرنامج الرئيسي الرابع بهدف زيادة شفافية الميزانية وتخصيص الموارد اللازمة لإنجاز عمل اللجنة بشكل مباشر. بينما يساعد الأمين التنفيذي أمانة الجمعية في طائفة واسعة من المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة بشأن البرنامج الرئيسي الرابع، فإن البرنامج 4500 يختلف بوضوح عن برامج أمانة الجمعية العمومية.

يتم تعيين عدد قليل من الموظفين لخدمة اللجان الفنية، أي لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق. هذا التخصيص والفصل في تقديم الخدمات للجهات الفنية يعمل بشكل جيد. وأعدت الجمعية التأكيد على استقلالية الأمين التنفيذي.

يعد الحفاظ على تسلسل إداري متميز أمراً ضرورياً للجنة الميزانية والمالية لتقديم المشورة الفنية المناسبة للجمعية. ليس من غير المعتاد أن يكون هناك تسلسل للإبلاغ: أحدهما بشأن المسائل الموضوعية والآخر بشأن المسائل الإدارية. يمكن العثور على أمثلة أخرى في المنظمات الدولية الأخرى وتوجد أمثلة مقارنة داخل المحكمة.

**السؤال رقم 6:** هل يتفق المشاركون على أنه ينبغي تنفيذ هيكل أكثر رسمية للاتصالات بين لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق إضافة إلى كلا الميسرين؟

كما هو مبين أعلاه في السؤال رقم 3، طورت لجنة الميزانية والمالية وميسر الميزانية علاقة تعاونية وفعالة على مدى عدد من السنوات.

يتم ضمان الشفافية بين الدول الأطراف ولجنة الميزانية والمالية. ستكون لجنة الميزانية والمالية مفتوحة لمزيد من الاتصالات إذا اعتبرت ضرورية.

**السؤال رقم 8:** هل يوافق المشاركون على تعديل القواعد المتعلقة بعضوية لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق بحيث يمكن تمثيل جمعية الدول الأطراف بشكل مباشر في هذه اللجان من خلال الميسرين.

منسق الميزانية وحلقة التنسيق المعنية بالإشراف على إدارة الميزانية ("BMO") هما ممثلان عن الدول الأطراف. الغرض من لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق كهيئتين فرعيتين للجمعية هو تقديم مشورة فنية مستقلة بشأن مسائل الميزانية والمسائل الإدارية. وتعتبر توصياتهم بمثابة مدخلات فنية للمناقشات السياسية والقرارات التي تتخذها الدول الأطراف. إن الطابع المستقل - أعضاء اللجان ملزمون بالتصرف بصفتهم الشخصية - لتحليلات الخبراء وتوصياتهم كان دافعاً معترفاً بأنه ذا قيمة خاصة للجمعية.

إن الدور السياسي الذي يضطلع به ميسر الميزانية وحلقة تنسيق إدارة الميزانية كجزء من اللجان من شأنه أن يعرض للخطر الدور الفني الذي يتعين على كل من لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق القيام به. ستفقد اللجان طابعها كهيئات خبراء مستقلة. وأيضاً، سيفقد الميسرون مرونتهم الضرورية أثناء مفاوضات الميزانية في الجمعية لأنه سيتعين عليهم الدفاع عن موقفهم الذي كان من الممكن الوصول إليه في إطار القوة المشتركة ولجنة المراجعة. وستكون هناك أيضاً معايير مختلفة للعضوية، حيث يتم انتخاب أعضاء لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق من قبل الجمعية كخبراء مستقلين بينما يكون الميسرون عبارة عن ممثلين دبلوماسيين للدول الأطراف يتم ترشيحهم من قبل المكتب.

أخيراً، مع الأخذ في الاعتبار عبء عمل الرئيس/نائب الرئيس للجان بما يتجاوز الاجتماعين (لمدة أسبوع وأسابوعين)، فإن الأدوار المقترحة لميسر الميزانية وحلقة تنسيق إدارة الميزانية لا تبدو عملية أيضاً. وينبغي الحفاظ على الهيكل الحالي وضمان استقلالية المشورة التقنية لغايات تأمين الاعتبار السياسي للجمعية.

\*\*\*\*\*

وتشير المذكرة بحق في اختصاصاتها إلى أن أهداف البعثة هي، على سبيل المثال، تقييم أداء الآلية الحالية ودراسة مدى وفائها باحتياجات الدول الأطراف. وبالتالي، فإن الحكم على الكفاية يتطلب فهماً لكفاءة وفعالية الإعداد الحالي. ولذلك، فإننا نتطلع إلى تلقي نتيجة هذا التقييم مع نتائج الفحوصات ذات الصلة التي لم تنعكس في مذكرة المدقق الخارجي. أود أن أطلب إرفاق هذه الرسالة بتقريركم النهائي الذي سيقدم إلى الجمعية. أرجو أن تقبل، سيد كاموين، فائق الاحترام والتقدير.

التوقيع

ويرنر درمل

الرئيس

لجنة الميزانية والمالية

جمعية الدول الأطراف

نسخة إلى: القاضية سيلفيا فرنانديز دي غورمندي، رئيسة جمعية الدول الأطراف

## الملحق الرابع: تعليقات اللجنة على 15 توصية لمراجعة الخبراء المستقلين

### مقدمة

كلفت جمعية الدول الأطراف ("ASP / Assembly") ، وفقاً للقرار ICC-ASP / 18 / Res.7 ، بإجراء مراجعة الخبراء المستقلين مع تفويض شامل "لتحديد سبل تعزيز القانون الجنائي الدولي". المحكمة ونظام روما الأساسي من أجل تعزيز الاعتراف العالمي بدورهم المركزي في الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب وتعزيز أدانهم العام "اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020. وقدمت مراجعة الخبراء المستقلين تقرير "مراجعة الخبراء المستقلين للمحكمة الجنائية الدولية و نظام روما الأساسي"، الذي تم توزيعه في 09 تشرين ثاني/نوفمبر 2020. يحتوي التقرير على 384 توصية، قصيرة وطويلة المدى، بدرجات متفاوتة من التعقيد والحاجة للتنفيذ. قدمت المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة أو المحكمة الجنائية الدولية)، بناءً على طلب جمعية الدول الأطراف في الفقرة 5 من القرار ICC-ASP / 19 / Res.7، التحليل الأولي للتوصيات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة التي قامت بها المحكمة.

لاحظت لجنة الميزانية والمالية أن اللجنة لم تشارك في أية مرحلة خلال المراجعة التي أجراها فريق الخبراء ولم يتم استشارتها من قبل آلية المراجعة. وقد اقترحت اللجنة المساعدة واتخاذ الإجراءات اللازمة للسماح للجنة بأن تكون جزءاً من هذه العملية من أجل تحقيق النتيجة النهائية للعملية التي ستفيد جميع أصحاب المصلحة. اقترح رئيس جمعية الدول الأطراف أن تقدم لجنة الميزانية والمالية وجهة نظر اللجنة إلى آلية المراجعة في أقرب وقت ممكن من أجل الوفاء بالموعد النهائي بحلول 30 نيسان/أبريل 2021. تتناول استجابة لجنة الميزانية والمالية لتقرير مراجعة الخبراء المستقلين 15 توصية ذات صلة بفريق لجنة المالية والميزانية.

### 1. التشاور بين الأجهزة كروية استراتيجية متماسكة لتوجيه الأجهزة في تخطيط ميزانياتها

• أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R132)، بالتوازي مع أو بعد وضع افتراضات عالية المستوى، بإجراء مشاورات بين الأجهزة حول رؤية استراتيجية متماسكة لتوجيه الأجهزة في تخطيط ميزانياتها. وينبغي إجراء مشاورات وثيقة إضافية بين مكتب المدعي العام وسجل المحكمة بشأن هذه الأولويات الاستراتيجية والقدرة المتوقعة لسجل المحكمة.

• ترحب لجنة الميزانية والمالية بتوصية مراجعة الخبراء المستقلين وتشير إلى أن اللجنة قدمت توصيات مختلفة بشأن حوكمة الميزانية والمسائل ذات الصلة. في دورتها الخامسة والعشرين في عام 2015، اقترحت اللجنة عدداً من الطرق التي يمكن للمحكمة من خلالها تحسين عملية إعداد ميزانياتها ووثائقها لضمان معلومات واضحة ومتسقة وشفافة، وعرض مختلف للتكاليف في وثيقة الميزانية. وأيدت الجمعية هذه الاقتراحات في دورتها الرابعة عشرة.

• في دورتها السادسة والعشرين في نيسان/أبريل 2016، اقترحت لجنة الميزانية والمالية العديد من التحسينات، والتي تضمنت مراعاة التكلفة المالية لكل صفحة؛ الحوار بين المحكمة والجمعية خلال عملية إعداد الميزانية؛ مع الأخذ في الاعتبار التغييرات في الافتراضات الأصلية وقياسات النجاح؛ بما في ذلك البيانات القابلة للمقارنة، والتي تكون متسقة ويتم تقديمها إما على أساس سنوي أو كتحليل اتجاه؛ يجب أن يعكس جدول الميزانية مستويات الميزانية المعتمدة ويجب أن تتضمن مسودة الميزانية الوفورات والكفاءات والاتفاقيات التي من شأنها أن تؤدي إلى التزام إنفاق متعدد السنوات؛ ومعلومات الموارد البشرية، بما في ذلك التمايز بين الوظائف الثابتة واستخدام GTA و STA.

• أوصت اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين في أيار/مايو 2017، بإدراج مرفقين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2018. يصف أحد الملحقات خطط الاستثمار الرأسمالي على مستوى المحكمة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، بما في ذلك التكاليف المتوقعة. ويركز الملحق الآخر على أوجه الكفاءة والوفورات المحققة والوفورات المتوقعة للمحكمة.

### 2. تعزيز دور المسجل لتمكين عملية إعداد ميزانية أكثر مركزية (تمشيا مع مبدأ المحكمة الواحدة)

• أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R133) بأن الدور المعزز للمسجل، بما يتماشى مع توصيات الخبير في قسم الحوكمة الموحدة، من شأنه أيضاً تمكين عملية إعداد ميزانية أكثر مركزية، بما يتماشى مع مبدأ المحكمة الواحدة. ينبغي أن يمثل المسجل المحكمة في اجتماعات مراقبة الميزانية.

• توافق لجنة الميزانية والمالية مع توصية مراجعة الخبراء المستقلين لتعزيز دور المسجل بصفته المسؤول الإداري الأول المسؤول عن الميزانية الإجمالية للمحكمة.

### 3. مراجعة التعديلات على النظام المالي والقواعد المالية لتمكين المسجل من الحصول على مزيد من المرونة في تنفيذ تخفيضات لجنة الميزانية والمالية

• أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R134) بضرورة تعديل اللوائح المالية للمحكمة لتمكين المسجل من إجراء تحويلات عبر البرامج الرئيسية، للتكيف بناءً على عبء العمل. وبالمثل، يجب استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها منح المسجل مزيداً من المرونة في تنفيذ التخفيضات المقررة في جمعية الدول الأطراف/لجنة الميزانية والمالية. وينبغي أن تكون هذه المرونة المترابطة مصحوبة بآليات مناسبة للإبلاغ والشفافية.

• إن لجنة الميزانية والمالية قلقة وغير مقتنعة بهذه التوصية. تبني لجنة الميزانية والمالية توصياتها على الافتراضات والوثائق الواردة من المحكمة والتوضيحات الإضافية من مختلف ممثلي المحكمة. كما تأخذ في الاعتبار المناقشات بين

أعضاء لجنة الميزانية والمالية حول كل بند من بنود جدول الأعمال من أجل التوصل إلى التوصيات المناسبة. تنعكس هذه التوصيات في تقارير لجنة الميزانية والمالية، التي يتم تقاسمها مع المحكمة والدول الأطراف.

0 إن لجنة الميزانية والمالية مستعدة للمشاركة مع المحكمة خلال ورش العمل المنتظمة التي تعقد في دورات الربيع ومناقشة كيفية تعزيز المرونة للمسجل.

#### 4. اعتماد جمعية الدول الأطراف لاهم قضايا لجنة الميزانية والمالية بالنسبة "الجدول الأعمال الدائم"

\* أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R135) بأن تقوم لجنة الحدود المشتركة بعمل جرد لأهم الموضوعات التي تترى أنها يجب أن تشكل "جدول أعمالها الدائم"، لتأييد جمعية الدول الأطراف. يجب أن ينتج عن ذلك تقارير أكثر إيجازاً، تصدر في أقرب وقت ممكن بعد جلسة لجنة الميزانية والمالية.

0 توضح القواعد الإجرائية الخاصة بلجنة الميزانية والمالية التي تمت الموافقة عليها من قبل الجمعية آلية إعداد جدول الأعمال ومشاركته.

0 لجنة الميزانية والمالية مستعدة للعمل مع الدول الأطراف بشأن هذه التوصية.

#### 5. يجب أن يتضمن تقرير لجنة الميزانية والمالية توضيحات مفصلة لأسباب التوصيات بالإضافة إلى موقف المحكمة

\* أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R136) بأن تدرج اللجنة إلى جانب توصيتها، تفسيرات مفصلة بما فيه الكفاية لأسبابها، فضلاً عن موقف المحكمة من الاقتراح.

0 تقدم لجنة الميزانية والمالية، في تقريرها عن كل بند من بنود جدول الأعمال، معلومات أساسية ومناقشة حول التقارير المقدمة من المحكمة، تليها توصية.

0 إن لجنة الميزانية والمالية مستعدة للمشاركة في مناقشة أكثر شمولاً مع المحكمة من أجل تحقيق ما هو مطلوب لكي تكون تقارير لجنة الميزانية والمالية أكثر وضوحاً.

#### 6. تجتمع الدول الأطراف مع لجنة الميزانية والمالية والمحكمة لتبادل المؤشرات الأولية

\*أوصى تقرير مراجعة الخبراء المستقلين (R137) بتشجيع الدول الأطراف على النظر في عقد اجتماع مع لجنة الميزانية والمالية والمحكمة بعد التشاور مع اقتراح الميزانية الصادر عن المحكمة، لتبادل المؤشرات الأولية بشأن الأسئلة والمخاوف المتعلقة التي يرغبون في تلقي نصيحة لجنة الميزانية والمالية بشأنها.

0 يشمل أحد جوانب أساليب عمل لجنة الميزانية والمالية التعامل مع الدول الأطراف في بداية الجلسة المتعلقة بالميزانية - التي تعقد في أيلول/سبتمبر من كل عام - حيث يخصص نصف يوم لهذا الغرض. يُعقد الاجتماع عادة كل عام في السفارة الألمانية، حيث تحضر الدول الأطراف مع أعضاء لجنة الميزانية والمالية. يسمح شكل الاجتماع بإجراء حوار مفتوح حيث تنتقل الدول إلى لجنة الميزانية والمالية مدخلاتها وشواغلها. بالإضافة إلى ذلك، يخاطب ميسر الميزانية جلسات لجنة الميزانية والمالية ويبين أي قضايا تحيلها الدول الأطراف.

0 أما بالنسبة للمحكمة، فإن لجنة الميزانية والمالية تعقد ورشة عمل سنوية حيث تناقش المحكمة مع اللجنة القضايا المتعلقة بعملية الموازنة.

0 إن لجنة الميزانية والمالية مستعدة للانخراط مع الدول الأطراف والمحكمة في مناقشة أكثر شمولاً حول هذه المسألة.

#### 7. عقد ورش عمل إضافية بين المحكمة ولجنة الميزانية والمالية

\*أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R138) بضرورة عقد ورش عمل إضافية (عن بُعد) بين المحكمة ولجنة الميزانية والمالية، قبل دورة الخريف للجنة، باعتبارها المنتدى الرئيسي للحوار بين الاثنين بشأن اقتراح الميزانية الصادر عن المحكمة.

0 كما هو مذكور في النقطة 6، تعقد لجنة الميزانية والمالية ورشة عمل على أساس سنوي حيث تناقش المحكمة القضايا المتعلقة بعملية الموازنة مع لجنة الميزانية والمالية.

0 إن لجنة الميزانية والمالية مستعدة للانخراط مع الدول الأطراف والمحكمة في مناقشة أكثر شمولاً من أجل تحقيق ما هو مطلوب أكثر من لجنة الميزانية والمالية.

#### 8. استكشاف وسائل إضافية للتشجيع على دفع الاشتراكات كاملة وفي الوقت المناسب بما يتماشى مع ممارسات المنظمات الدولية الأخرى

\* أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R140) بالإشارة إلى حالة المتأخرات وأزمة السيولة المحتملة التي تواجه المحكمة، ويوصي الخبراء بأن يستكشف مجلس الدول الأطراف وسائل إضافية لتشجيع الدول الأطراف على سداد الاشتراكات في الوقت المناسب وبالكامل، مع الأخذ بعين الاعتبار لممارسات منظمات دولية أخرى بهذا الصدد. على سبيل المثال، يمكن

لجمعية الدول الأطراف استكشاف وضع حد أدنى للمتأخرات تفقد الدول الأطراف بعده حقوقها في التصويت أو عدم قدرة الدول الأطراف التي عليها متأخرات على تقديم مرشحين لمناصب المسؤولين المنتخبين.

o ترحب لجنة الميزانية والمالية بأية أفكار جديدة لتحسين دفع الاشتراكات من قبل الدول الأطراف. تعالج لجنة الميزانية والمالية باستمرار قضية حالة الاشتراكات والدول التي عليها متأخرات في كل دورة من دوراتها.

#### 9. لجنة الميزانية والمالية لضمان الحفاظ على مستويات صندوق رأس المال العامل (WCP) و صندوق الطوارئ عند مستويات ثابتة، إذا لم يتم زيادتها

\*أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R141) بأن على جمعية الدول الأطراف، كحد أدنى، ضمان الحفاظ على مستويات صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ عند المستويات الثابتة، إن لم يكن زيادتها.

o تدعم لجنة الميزانية والمالية هذه التوصية وتراقب باستمرار مستوى تلك الأموال على أساس المتطلبات التشغيلية.

#### 10. زيادة شفافية الهيكل التنظيمي

\* أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R142) بإدخال مزيد من الشفافية على الهيكل التنظيمي، مع الإشارة إلى عدد الوظائف المكافئة بدوام كامل حسب القسم والمكتب.

o تؤيد لجنة الميزانية والمالية هذه التوصية ولاحظت أن المحكمة مستعدة لتقديم مزيد من التفاصيل حول هذه المسألة.

#### 11. عملية إعداد الميزانية - مقاربات مشتركة مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى في لاهاي

\* أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R143) بأن تنظر الدول الأطراف في مناهج مشتركة مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى الموجودة في لاهاي، مثل تنظيم دورات تدريبية مشتركة، وتجميع الخدمات الإدارية، واستكشاف إمكانيات الشراء المشترك للحصول على أسعار أكثر للفائدة.

o تؤيد لجنة الميزانية والمالية هذه التوصية ولاحظت أن المحكمة قد أحرزت تقدماً جيداً في مجال المشتريات.

#### 12. عملية إعداد الميزانية - لتعظيم إمكانات جلسات جمعية الدول الأطراف

\*أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R139) أنه لتحقيق أقصى قدر من إمكانات جلسات جمعية الدول الأطراف، يُقترح على الدول الأطراف الإرجاء إلى لجنة الميزانية والمالية بشأن التفاصيل الفنية للميزانية، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الميزانية قبل جلسة جمعية الدول الأطراف، وتخصيص فترة مبكرة من الجلسة بشأن الميزانية، التي يحضرها ممثلو الدولة المتخصصون، قبل الجزء السياسي من المؤتمر، حيث يمكن تشجيع المشاركة السياسية رفيعة المستوى.

o عينت الجمعية 12 خبيراً مستقلاً لمساعدتها في الأمور المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية والإدارة. تعتقد لجنة الميزانية والمالية أن الاعتماد على مشورة الخبراء لديها فعال دون تكرار جهود لجنة الميزانية والمالية المشتركة من قبل الدول الأطراف. القرار النهائي متروك للدول الأطراف.

#### 13. دمج لجنة التدقيق و لجنة الميزانية والمالية وتغيير صلاحيات أعضاء اللجنة

\* أوصت مراجعة الخبراء المستقلين (R366) بدمج لجنة التدقيق ولجنة الميزانية والمالية في جهاز واحد للرقابة على الميزانية وتدقيقها.

o أوصى المدقق الخارجي، في تقريره عن البيانات المالية لعامي 2004 و 2005، بتشكيل لجنة تدقيق مستقلة تركز على تعزيز الرقابة الداخلية الفعالة؛ توفير التركيز على الاستخدام الأمثل لموارد الضمان؛ مراقبة مخرجات التدقيق الداخلي والخارجي؛ تقييم فعالية إدارة المخاطر، وبالتالي فصل وظائف لجنة الميزانية والمالية عن مهام لجنة التدقيق. وأيدت الجمعية توصية مدقق الحسابات الخارجي. علاوة على ذلك، أوضح المدقق الخارجي، الذي تم تكليفه بتقييم هيئات الرقابة في المحكمة الجنائية الدولية، في مذكرته لدى تحليل وضع 29 منظمة دولية أن 25 من أصل 29 منظمة دولية (86%) لديها لجنة تدقيق منفصلة. لذلك، تتبع المحكمة الجنائية الدولية أفضل الممارسات بين المنظمات الدولية.

o بالإضافة إلى ذلك، لم يحدد تقرير مراجعة الخبراء المستقلين إيجابيات وسلبيات دمج هاتين اللجنتين وما يمكن تحقيقه من خلال دمج مجالين مختلفين من الخبرة، بالنظر إلى أن لجنة الميزانية والمالية مكلفة بالنظر في مسائل الميزانية والتمويل والإدارة، بينما لجنة التدقيق مكلفة بالنظر في هيكل الحوكمة، وإدارة المخاطر، والأخلاقيات والقيم ومسائل التدقيق الداخلي والخارجي.

o هناك أيضاً سبب جوهري مهم لعدم تركيز إعداد الميزانية ومراجعتها في يد واحدة وهو تضارب المصالح. خلاف ذلك، عند نقطة معينة، سيتعين على نفس الأشخاص والهيئة الذين قدموا اقتراحاً للميزانية تقييم كفاءة وفعالية هذا الاقتراح نفسه. هذا من شأنه أن يخلق تضارباً منهجياً في المصالح.

o لا ترى لجنة الميزانية والمالية قيمة وأهمية تنفيذ هذه التوصية وتعتقد أن دمج كلتا اللجنتين سيكون خطوة إلى الوراء.

• أوصت مراجعة الخبراء المستقلين أيضاً (R366) بتمديد تفويض أعضاء لجنة التدقيق ولجنة الميزانية والمالية لمدة خمس إلى ست سنوات غير قابلة للتجديد.

o أربعة أعضاء حاليين خدموا من 9 إلى 18 عامًا، ومتوسط الأعضاء الآخرين على مدار الـ 18 عامًا الماضية هو حوالي خمس سنوات من الخدمة. ومن ثم، فإن هناك تغييرًا، بموجب القواعد الحالية، في حين أن عددًا محدودًا من الأعضاء الذين يخدمون لفترة طويلة يتمتعون بالذاكرة المؤسسية، والتي ثبت أنها مفيدة جدًا لعمل اللجنة.

o لجنة الميزانية والمالية مستعدة للمشاركة مع الدول الأطراف لمناقشة هذه القضايا بشكل أكبر.

#### 14. نقل منصب الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق إلى سجل المحكمة، مع الحفاظ على الاستقلال الوظيفي

\* قدمت مراجعة الخبراء المستقلين (R370) توصية لأمانة جمعية الدول الأطراف ليتم استيعابها في السجل، ومن المتصور أن يتم نقل منصب الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق، الموجود حاليًا في أمانة جمعية الدول الأطراف، إلى السجل، حيث ستحافظ على استقلاليتها الوظيفية.

o يعتمد R370 على R369 (استيعاب أمانة جمعية الدول الأطراف SASP في السجل). والجمعية هي الهيئة العامة الوحيدة للمحكمة التي وجدت ولا تزال تجد فيها الأجهزة الثلاثة توازنًا دقيقًا. في حين أن الأمر متروك للدول الأطراف لاتخاذ قرار بشأن التغيير الهيكلي المقترح (R369)، فإن لجنة الميزانية والمالية تؤيد التوصية بالحفاظ على الاستقلال الوظيفي لأمينها التنفيذي. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد لجنة الميزانية والمالية أنه ينبغي توفير موارد كافية لأمينها التنفيذي في جميع الأوقات من أجل ضمان الأداء المستقل والسليم للجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق.

#### 15. الاستفادة من التوصيات القادمة للمدقق الخارجي لإيجاد طرق لتبسيط وزيادة كفاءة هياكل الرقابة الخاصة به

\* يوصى بأن تستفيد جمعية الدول الأطراف من التوصيات القادمة للمدقق الخارجي المكلف بتقييم هيئات الرقابة بالمحكمة، لإيجاد طرق لتبسيط هياكلها الرقابية وجعلها أكثر كفاءة. (R368).

o أرسلت لجنة الميزانية والمالية خطابًا إلى مدقق الحسابات الخارجي يجيب على الأسئلة التي طرحها. وهي تتعلق، على سبيل المثال، بمقترحات من مدقق الحسابات الخارجي لإنشاء تسلسل إبلاغ واحد بين الأمانة والجمعية، وتضمن ميسر الميزانية ونقطة اتصال مراقبة إدارة الميزانية كرئيس ونائب للرئيس في لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق على التوالي:

##### دور الأمين التنفيذي

o من أجل تقديم المزيد من المشورة الاستراتيجية للجمعية، في عام 2011،<sup>27</sup> تم إنشاء منصب "الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية" لتزويد لجنة الميزانية والمالية بالمساعدة الفنية والإدارية التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة الميزانية والمالية.

o في عام 2019،<sup>28</sup> أكدت الجمعية من جديد أن الأمين التنفيذي يقدم تقاريره عن المسائل الفنية والجوهرية مباشرة إلى رئيس لجنة الميزانية والمالية. هناك فصل واضح بين واجبات أمانة الجمعية ومهام الأمين التنفيذي وموظفيه للهيئات الفنية الفرعية للجمعية. من أجل الحفاظ على أفضل ظروف عمل الهيئات الفنية الفرعية، يكون للاستقلال عن الأمانة أهمية خاصة. بالإضافة إلى ذلك، من أجل التشغيل السلس والمتسق، تحتاج الهيئات الفرعية التقنية إلى موارد كافية من أجل تنفيذ ما كلفته به الجمعية.

o بالإضافة إلى ذلك، قدمت مراجعة الخبراء المستقلين (R370) توصية مفادها أنه "من المتصور أن يتم أيضًا نقل منصب الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق، الموجود حاليًا في أمانة آسيا والمحيط الهادئ، إلى السجل، حيث سيحتفظ باستقلاله الوظيفية."

##### التعاون: لجنة الميزانية والمالية - الدول الأطراف / ميسر الميزانية

o كانت هناك علاقة تعاونية وفعالة بين لجنة الميزانية والمالية وميسر الميزانية على مدى عدد من السنوات. تستقبل لجنة الميزانية والمالية ميسر الميزانية في دوراتها لمناقشة القضايا والاهتمامات التي لدى بعض الدول الأطراف لكي تنظر فيها لجنة الميزانية والمالية. كمثال على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالاتصال والشفافية، في اليوم الأول من دورة الخريف، التقى أعضاء لجنة الميزانية والمالية مع فريق لاهاي العامل في مقر السفارة الألمانية لمناقشة مخاوف الدول فيما يتعلق بالميزانية المقترحة التي تقدمها المحكمة.

o ستُعقد جلسة إحاطة من قبل رئيس لجنة الميزانية والمالية بعد الانتهاء من جلسة الخريف من أجل مشاركة الدول الأطراف في نتائج الدورة. بعد أسابيع قليلة من جلسة الإحاطة، صدر تقرير وتم إطلاع الدول الأطراف عليه. وأثناء انعقاد

<sup>27</sup> الوثائق الرسمية للجمعية ... الدورة العاشرة ... 2011 (ICC-ASP / 10/20)، المجلد II، الجزء ب-2، الفقرة 122

<sup>28</sup> ICC-ASP/18/Res.1.

الجمعية، يخاطب رئيس لجنة الميزانية والمالية الجمعية بشأن نتائج دورتي اللجنة. خلال العام، قد يتم الاتصال بين ميسر الميزانية ورئيس لجنة الميزانية والمالية بشأن قضايا مختلفة لا سيما تلك المتعلقة بعملية الميزانية.

o مُيسر الميزانية والمنسق المسؤول عن مراقبة إدارة الميزانية ("BMO") هما ممثلان عن الدول الأطراف. الغرض من لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق كهيئتين فرعيتين للجمعية هو تقديم مشورة فنية مستقلة بشأن مسائل الميزانية والمسائل الإدارية. وتعتبر توصياتهم بمثابة مدخلات فنية للمناقشات السياسية والقرارات التي تتخذها الدول الأطراف. إن الطابع المستقل - أعضاء اللجان ملزمون بالتصرف بصفتهن الشخصية - لتحليل الخبراء وتوصياتهم كانا دائماً معترفَ بأنهما ذو قيمة خاصة للجمعية.

o إن الدور السياسي لميسر الميزانية وجهة الاتصال الخاصة بمركز مراقبة إدارة الميزانية من شأنه أن يعرض للخطر الدور الفني الذي يتعين على لجنة الميزانية والمالية ولجنة المراجعة القيام به إذا كانا جزءاً من اللجان. وستفقد هذه الأخيرة طابعها كهيئات خبراء مستقلة تابعة للجمعية. وأيضاً، سيفقد الميسرون المرونة اللازمة أثناء مفاوضات الميزانية في الجمعية لأنه سيتعين عليهم الدفاع عن الموقف الذي تم التوصل إليه في لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق. وستكون هناك أيضاً معايير مختلفة للعضوية، حيث يتم انتخاب أعضاء لجنة الميزانية والمالية ولجنة التدقيق من قبل الجمعية كخبراء مستقلين بينما يكون الميسرون ممثلون دبلوماسيون للدول الأطراف ويتم ترشيحهم من قبل المكتب.

o أخيراً، مع الأخذ في الاعتبار أن عبء عمل الرئيس/ نائب الرئيس للجان يتجاوز بكثير الاجتماعين (لمدة أسبوع وأسابيع)، فإن الأدوار المقترحة لميسر الميزانية وجهة اتصال مراقبة إدارة الميزانية لا تبدو عملية جداً أيضاً.

o ينبغي الإبقاء على التشكيل الحالي لضمان استقلالية المشورة الفنية للنظر فيها سياسياً من قبل الجمعية.

\* \* \*

## الملحق الخامس: التمثيل الجغرافي

### (1) تمثيل الدول الأطراف في 31 آذار/ مارس 2021

التغيير	2021	2016
(%)	عدد الدول	



تمثيل زائد	21	22	1	4.8 (N)
غير متوازن	16	22	6	37.5 (P)
ممثلة تمثيلاً ناقصاً	27	23	4	14.8 (P)
غير ممثلة	60	56	4	6.7 (P)
غير مصدق عليها	21	21	0	0 (N)

(N) سلبى: (P) إيجابى

## (2) تمثيل الموظفين الفنيين المعيّنين من قبل المجموعة الإقليمية في 31 آذار/ مارس

التغيير	2021		2016		
	عدد الموظفين (%)	عدد الموظفين (%)	عدد الموظفين (%)	عدد الموظفين (%)	
الأفارقة	16	16.5	72	16.9	56
الآسيويين	8	7.1	31	6.9	23
شرق أوروبا	17	10.3	45	8.5	28
بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	7	7.6	33	7.9	26
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	58	58.7	256	59.8	198
إجمالي عدد الموظفين	106	100 %	437	100 %	331

## (3) تمثيل الموظفين الفنيين بمستوى أعلى من قبل المجموعة الإقليمية في 31 آذار/ مارس 2021

درجة لكل	مجموعة أوروبا الغربية وبلدان أخرى		مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي		مواطنو أوروبا الشرقية		الآسيويين		الأفارقة		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
D-1	5	55.6	2	22.2	0	0	1	11.1	1	11.1	D-1
P-5	29	72.5	0	0	2	5.0	1	2.5	8	20.0	P-5
P-4	46	56.1	6	7.3	7	8.5	6	7.3	17	20.8	P-4
مجموع الدرجات العليا	80	61.1	8	6.1	9	6.9	8	6.1	26	19.8	

## الملحق السادس: التوازن بين الجنسين

## (1) توزيع جميع الدرجات المهنية حسب البرنامج الرئيسي كما في 31 آذار/ مارس 2021 \*

التغيير %	الاختلاف		2021				2016				عدد الإناث	عدد الذكور	
	الذكور	الإناث	% الذكور	% الإناث	المجموع	عدد الذكور	عدد الإناث	% الذكور	% الإناث	المجموع			
-2.9	3.1	0	50.0	50.0	34	17	17	51.5	48.5	33	17	16	القضاء

-10.1	13.0	26	42	50.5	49.5	212	107	105	56.2	43.8	144	81	63	مكتب المدعي العام
2.8	-2.8	21	15	51.4	48.6	214	110	104	50.0	50.0	178	89	89	التسجيل
-19.4	27.1	1	4	47.0	53.0	17	8	9	58.3	41.7	12	7	5	برامج أخرى
		48	62			477	242	235			367	194	173	المبلغ الإجمالي

\* باستثناء المسؤولين المنتخبين.

**(2) التوزيع حسب مستوى الدرجة الأعلى كما في 31 آذار/ مارس 2021 \***

التغير %		الاختلاف		2021					2016 <sup>29</sup>					
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	% الذكور	% الإناث	المجموع	عدد الذكور	عدد الإناث	% الذكور	% الإناث	المجموع	عدد الذكور	عدد الإناث	
-2.2	2.2	-2	0	88.9	11.1	9	8	1	90.9	9.1	11	10	1	D-1
23.8	-36.5	10	-3	75.0	25.0	40	30	10	60.6	39.4	33	20	13	P-5
-7.9	15.4	3	8	61.0	39.0	82	50	32	66.2	33.8	71	47	24	P-4

		37	57			346	154	192			252	117	135	درجات أخرى
		48	62			477 <sup>30</sup>	242	235			367	194	173	المجموع

\* باستثناء المسؤولين المنتخبين.

**الملحق السابع: قائمة الوثائق**

رمز وثيقة جمعية الدول الاطراف (إذا تم تحويله)	العنوان	رمز وثيقة لجنة الميزانية والمالية
	جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين	CBF/36/1/Rev.1

<sup>29</sup>البيانات اعتباراً من 31 تموز/يوليو 2016.  
<sup>30</sup>لا يشمل هذا المجموع USG 19 و ASG 2

	استجابة أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا بشأن استخدام مخصص التكاليف المتعلقة بالبرامج العارضة (IPC)	CBF/36/2
	رد أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا على الطلب المتعلق بشركة التدقيق الخارجية للشركاء المنفذين	CBF/36/3
	تقرير المحكمة عن نسب التكلفة	CBF/36/4
	تقرير المحكمة عن إمكانية فتح مفاوضات بهدف تخفيض سعر الفائدة على القرض المقدم لتشديد المباني الدائمة	CBF/36/7
	تقرير عن أداء نظام المساعدة القانونية للمحكمة في عام 2020	CBF/36/8
ICC-ASP/20/4	تقرير المحكمة عن تقييمها للترتيبات البديلة لزيادة تكامل الصيانة واستبدال رأس المال	CBF/36/9
	تقرير عن أنشطة وأداء برنامج المحكمة الجنائية الدولية لعام 2020	CBF/36/10
	تقرير المحكمة بشأن اقتراح إدخال فئة وظائف الموظفين الفنيين المحليين	CBF/36/11
	تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية حتى 31 آذار/مارس 2021	CBF/36/12
ICC-ASP/20/3	تقرير المحكمة عن إدارة الموارد البشرية	CBF/36/13
	تقرير التقدم لعامي 2019 و 2020 بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للسجل (2019-2021)	CBF/36/14
	التقرير الأول للمحكمة بشأن مسائل محددة تتعلق بإدارة الموارد البشرية: تصنيف الوظائف في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022	CBF/36/15